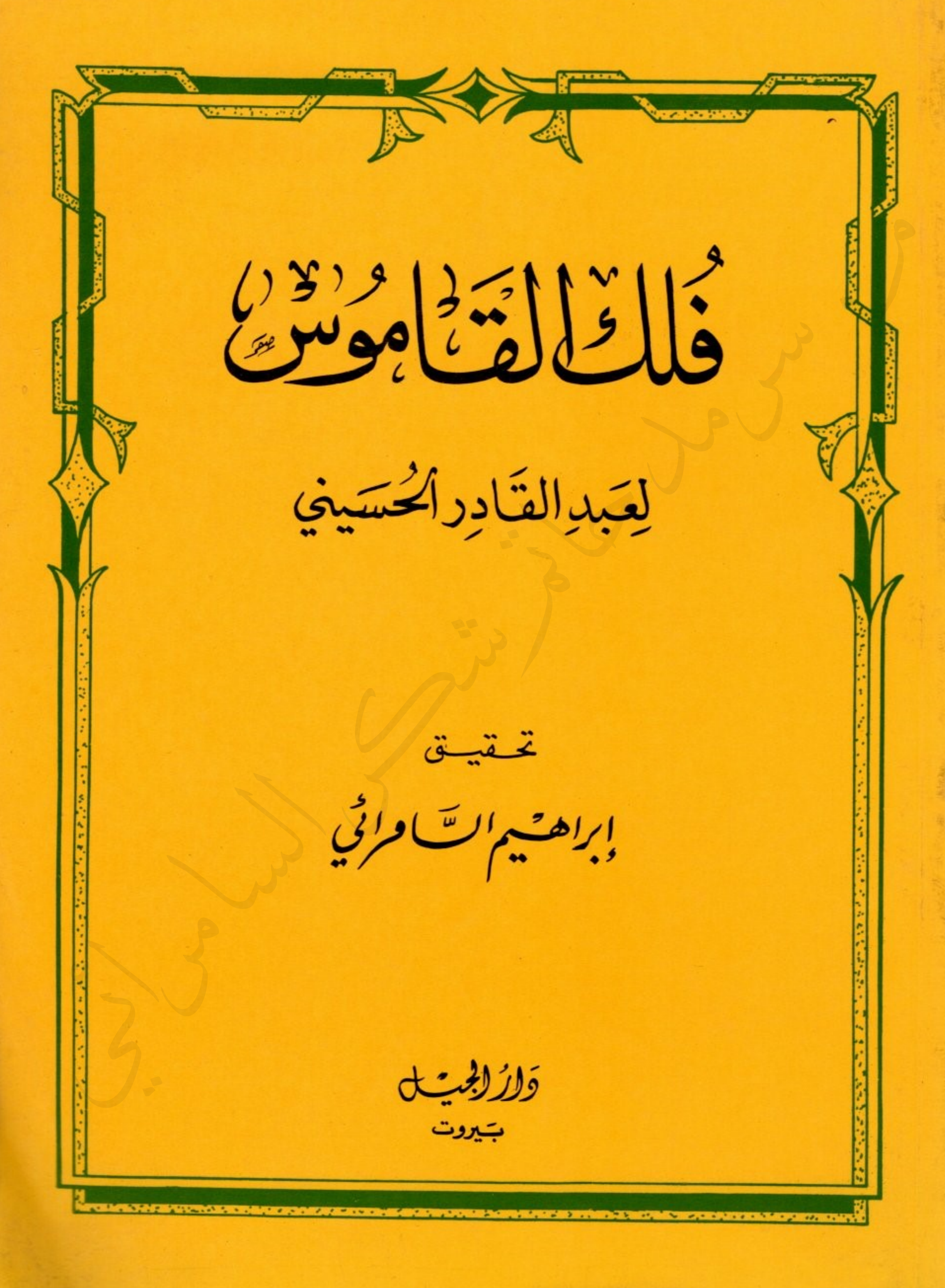


فلك القاموس

لعبد القادر الحسيني

تحقيق

إبراهيم السامرائي

دار الجيل
بيروت

فلك القاموس

فُلكُ القَامُوس

لِعَبدِ القَادِرِ الحُسَيني

تحقيق

إبراهيم السامرائي

دار الجيل

بيروت

الطبعَة الأولى

١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م



تمهيــد

لعلّ من المفيد أن أشير في «تمهيدي» إلى أن كلمة «قاموس» نكرة، هذه الكلمة التي شاعت واتّسع في معناها فانصرف إلى «المعجم» وهجرت دلالتها في الأصل.

أقول: «القاموس» هو البحر أو أبعد موضع فيه غورًا. وقد استعار «المجد» الفيروز ابادي «القاموس» علمًا لمعجمه، ثم وصفه بما يوصف به البحر وهو «المحيط» فكان معجمه «القاموس المحيط». وتومئ استعارته هذه إلى أنه أراد أن يكون معجمه من لوازم البحر وصفاته.

قال في «مقدمته»: «وكنتُ برهةً من الدهر ألتمس كتابًا جامعًا بسيطًا، ومصنّفًا على الفِصَح والشوارد محيطًا. ولما أعياني الطُّلاب شرعت في كتابي الموسوم باللامع المعلَم العُجاب «الجامع بين المحكم والعباب». وكأن «القاموس» هو المختصر الذي انتهى إليه بعد أن عجز عن إدراك ما أراد، وقال: وأسميته «القاموس المحيط لأنه البحر الأعظم».

وقد أشار المجد إلى عجزه وعدم إدراكه الغاية فقال معتذرًا مبينًا الأسباب:

«غير أني خمّنته في ستين سفرًا يعجز تحصيله الطلاّب، وسُئلت تقديم كتاب وجيز على ذلك النظام، وعمل مفرَغ في قالب الإيجاز والإحكام مع التزام إتمام المعاني وإبرام المباني فصرفت صوب هذا القصد عناني، وألفت هذا «الكتاب»...»[1]

---

(١) مقدمة «القاموس المحيط».

لقد تعقب «المجد» الجوهري في «الصحاح» فأشار إلى ما حسبه من الخطأ فكان يردد قوله: «ووهم الجوهري» في المواد التي غلّط فيها صاحب «الصحاح».

وكأن هذا حفز أهل العلم بعده فكتبوا في «قاموسه» بين منتصر للجوهري رادّ على «المجد» ما أعتده من أوهام صاحب «الصحاح»، وبين مستدرك عليه أو عائب عليه منهجه، وما أوعبه «معجمه» من مواد بعيدة عن اللغة كذكره المشاهير من الرجال من المحدثين وغيرهم حين يذكر موضعًا أو قرية أو بلدًا. لقد كثرت المصنفات التي تعقب فيها أصحابها «المجد» الفيروزابادي، وكان من ذلك كتابنا هذا وهو «فُلك القاموس»[1] لمؤلفه عبد القادر بن أحمد الحسيني.

(١) أشير إلى هذا فأكتفي بما صنعه الدكتور حسين نصار في كتابه «المعجم العربي».

المقدمـــة

المؤلف[1]:

هو عبد القادر بن أحمد بن عبد القادر الناصر، من سلالة الإمام المهدي أحمد بن يحيى، محدث مجتهد من علماء الزيدية باليمن.

مولده ووفاته بصنعاء، وقد نشأ بكوكبان، وإليها نسبته. وتنقّل في اليمن وسافر إلى مكّة والمدينة، فأخذ عن علماء كل بلد. واستقرّ في كوكبان زمنًا.

وهو أستاذ الشوكاني، وقد بالغ في الثناء عليه.

له عدّة مصنّفات منها:

١ ـ مسند في أسماء شيوخه.
٢ ـ شرح نزهة الطرف للأخفش الصنعاني.
٣ ـ فلك القاموس (وهو مدخل «للقاموس المحيط» واستدراك عليه).
٤ ـ شرح نظم فصيح ثعلب.
٥ ـ حاشية على شرح «جمع الجوامع».
٦ ـ حواش على ضوء النهار.
٧ ـ رسالة في تحقيق بعض العقاقير الطبية.
٨ ـ شرح «كفاية المتحفظ».

---

(١) انظر: البدر الطالع ١/ ٣٦٠ ـ ٣٦٨، ونيل الوطر ٢/ ٤٤ وقد رجعت إلى هذين المصدرين وهما ما أشار إليهما صاحب «الأعلام». ولم أجد فيهما زيادة عما ذكر في «الأعلام». وقد وجدت زيادة في كتبه في «مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن» لمؤلفه الأستاذ عبدالله بن محمد الحبشي.

فُلك القاموس:

قال المؤلف في «مقدمته»:

«. . . فجرت هذه الفوائد كالمقدمة «للقاموس»، بل وبعضها (كذا) كالمقدمة لغيره من كتب اللغة تعرف بها تلك الاصطلاحات، فإذا أتقنها الناظر لم يحتج إلى توشيح التِلام فيه في جميع الكلمات إلاّ في نزرٍ يسير تقلّ الحاجة إليه، ولا يُعوَّل (في المقاصد) عليه. وأضفت إلى ذلك فوائد لا يسع من طَلَبَ هذا العلم جهلها، ورتّبته على مقدمة ومقصِدين وخاتمة لها.

فالمقدّمة في سند «القاموس» وترجمة مؤلّفه، وابتداء العربية، وسبب تغيّرها إلى السريانيّة، ثم ذكر أوّل من تكلّم بالعربيّة بعد تغيّرها، ثم سبب تغيّر العربية في زمن الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ وابتداء من صنّف فيها، وابتداء من صنّف في غريب الحديث، وذكر المصنّفين فيها أوّلاً فأوّلاً.

وإنّ «صحاح» الجوهريّ في كتب اللّغة كصحيح البخاريّ في كتب الحديث، وذكر النموذج يُعرَف به ما أهمله «المجد» من «الصحاح».

المقصد الأوّل: في بيان قواعد إذا أتقنها الناظر لم يحتج إلى شَكْل ما أشكَلَ وما لم يُشْكِل.

المقصد الثاني: في ذكر عيوبٍ وقعت في «القاموس» وذكر جواباتها.

الخاتمة: في ذكر ما تعرف به النسخة الأخيرة من «القاموس» التي هذّبها في اليمن من النسخة الأولى التي لم تُهذَّب. وفي ذكر ما يحتاج طالب اللغة من الكتب المعتبرة التي لا يُغني عنها ما يتوَهَّمه أهل عصرنا كافيًا في اللغة.

عملي في التحقيق:

ويشتمل على إخراج نسخة صحيحة كما وضعها صاحبها، وضبطها بالشكل المفيد.

ثم مقابلة النسختين المخطوطتين، وإثبات ما بدا لي أنه الأصل، وإثبات خلافه في حواشي الصفحات.

ثم توشية النص بالإضافات المفيدة كالتعريف الموجز بالأعلام الواردة في الكتاب، والإشارة إلى الكتب التي وردت في النص.

أصول الكتاب:

١ ـ نسخة الأصفية ج ١٩٤ برقم ١٩ مجاميع.
٢ ـ نسخة في جامعة الرياض ج ١٢٧٦.
٣ ـ نسخة جامع الغربية بصنعاء ورقمها ١٤.
٤ ـ نسخة الأوقاف في جامع الشرقية ورقمها ١٧٢ مجاميع.

وقد تهيّأ من هذا، النسختان الثالثة والرابعة، ورمزت لهما «أ» و«ب».

واتخذت «أ» أصلاً لأنها مؤرّخة. وقد اجتهدت فجعلتها أصلاً لأنها موجز تقع في ست ورقات، وتشتمل كل ورقة على ٣٠ سطرًا في كل وجه منها. وهي بخط النسخ، وخطها مليح، قليل الضبط، ولكنه جيّد، قلّ فيه الوهم.

وقد كتب في آخرها:

وكان تمامه بعد ظهر الخميس لعشر بقين من محرّم الحرام سنة إحدى وثمانين ومئة وألف.

ولا أستطيع أن أقول: إنها النسخة الأم، أو نسخة المؤلف، أو أنها بخطه أو بخط قريب منه.

وأما النسخة الأخرى «ب» فخطها على وضوحه يعرض له الخطأ في الرسم، وهو خال من الشكل، يخلو من أي عناية، وكأنه خط مبتدئ في صنعة النساخة.

وقد اجتهدت في أنها قد نسخت بعد النسخة الأولى، وكأن المؤلّف عاد إلى كتابه فأضاف إليه فوائد بحيث زاد النّص فجاء في إحدى وعشرين ورقة،

وفي كل وجه من وجهي الورقة ست وعشرون سطرًا، وفي كل سطر عشر كلمات، في حين كان سطر النسخة «أ» يحتوي على ٢٠ كلمة.

وقد لفقت نسختي هذه المهيّأة للنشر من هاتين النسختين فجاءت مشتملة على ما ورد فيهما.

ولا بدّ من الإشارة إلى أن «المقصد الأول» في نسخة «ب» قد جاء مشتملاً على فوائد كثيرة لم أقف عليها في النسخة «أ» التي اعتمدتها أصلاً، وقد اضطررت إلى أن أثبت هذا «المقصد الأول» بعد انتهائي من معارضة «أ» مع «ب» في المادة التي وردت في النسختين متجانسة.

ومن المفيد الإشارة إلى أن نسخة «أ» التي تميّزت عن نسخة (ب) بتاريخها قد خلت من اسم الناسخ لها، في حين كانت نسخة (ب) أحد أجزاء مجموع رقمه (١٧٢) كما أشرنا، وكله بخط الأهدل محمد بن محمد بن حسن المتوفى سنة ١٣١٦هـ. انظر ترجمته في «مصادر الفكر العربي الإسلامي اليمني».

الصفحة الأولى وفيها عنوان الكتاب نسخة (ج)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين الذي بعث الينا رسوله سيد المرسلين اللهم صل عليه [illegible] الكتاب وارض عن آله واصحابه
والتابعين اما بعد فهذه [illegible] تاليف العلامة مجد الدين الفيروزابادي [illegible] ترجمة [illegible]
ذكر فيه [illegible] اصطلاحات يعرف بها كتابه [illegible] الجوهري [illegible] القاموس [illegible]
[illegible] يتضمن توضيح الغامض وفوائد [illegible]
[illegible] والامر كذلك اذ القاموس [illegible] فيه اصطلاحات [illegible]
[illegible] الامكان على المبتدي ان يذكرها [illegible] ولا يعلمها كثير
من اهل المعرفة لانها لم توضح في مقدمة القاموس [illegible]
[illegible] اجتمعت اصول ولا افراد [illegible] القاموس
لغيره تعرف بها تلك الاصطلاحات فاذا اقتضى الناظر [illegible]
[illegible] الحاجة اليه ولا يطول عليه واضفت الى ذلك فوائد [illegible] جعلتها
ورتبتها على مقدمة ومقصدين وخاتمة لها فصل اول في ترجمة مؤلف القاموس [illegible] العربية
وسبب [illegible] ذكر [illegible] العربية [illegible] اللغة العربية في
زمن الصحابة وابتداء من صنف فيها وابتداء من صنف في غريب الحديث [illegible] فيها اولا
وان صحاح الجوهري في كتب اللغة كصحيح البخاري في كتب الحديث وذكر [illegible] المحدث
الصحاح [illegible] بيان قواعد اذا اقتضاها الناظر [illegible] اشكل [illegible]
[illegible] ذكر عيوب وقعت في القاموس الخاتمة في ذكر ما تعرف به النسخ الاخيرة من القاموس [illegible]
هذه [illegible] وفي ذكر ما يحتاج طالب [illegible] من كتب [illegible] التي لا يغني
عنها ما ترجمه اهل عصرنا [illegible] اللغة مقدمة فصل كتاب [illegible] بالاجازة عن عدة
من العلماء منهم السيد الفاضل [illegible] الاهدل عن السيد الفاضل احمد محمد المقبول الاهدل عن
السيد العالم [illegible] ابي بكر [illegible] عن عمه يوسف بن محمد الاهدل عن [illegible] الاهدل عن
الوجيه [illegible] الديبع عن الزين الشرجي الحنفي عن مؤلفه ح وارويه عن خط الشيخ محمد سعيد [illegible] عن
عن الشيخ ابراهيم الكوراني الكردي عن احمد [illegible] المدني [illegible] العامري عن الشمس الرملي بالاجازة عن
القاضي زكريا عن الحافظ ابن حجر عن مؤلفه رحمهم الله تعالى وقد جرت روايتهم [illegible] المعتبر [illegible]
وان لم اكن لذلك اهلا لكنه تشبه بالقوم [illegible] منهم ويدخل في سلسلة اسنادهم [illegible] واسئله [illegible]
على [illegible] دعوة صالحة من وقف على هذه الفوائد فلولا [illegible] لما سطرت [illegible]

فصل مؤلف القاموس هو الامام مجد الدين ابو طاهر محمد بن يعقوب الشيرازي الفيروزابادي
ينتسب الى ابي اسحق الشيرازي صاحب التنبيه وربما رفع نسبه الى ابي بكر الصديق وكان [illegible]
دخل بلاد الروم واتصل بخدمة السلطان بايزيد ونال عنده مرتبة وجاها واعطاه مالا جزيلا واعطاه
الامير تيمور خمسة الاف دينار [illegible] البلاد شرقا وغربا واخذ [illegible] في العلوم كلها سيما

[illegible] النصف الاخر [illegible] الى انتهى [illegible] فاشكر قايله

[illegible] على ما فيه من الزيادات النفيسه التي لا توجد في سواه

[illegible] ومنها [illegible] الواو من اليا ومنها زيادات لا توجد في الصحاح

[illegible] العرب [illegible] ولابد [illegible] غريب الكتاب والـ

[illegible] ان القاموس والنهايه كافي

[illegible] وان كان [illegible] الكتب [illegible]

[illegible] الله [illegible] ان يسامحنا [illegible]

[illegible] القلم [illegible] به القدم وكان تمامه

[illegible] كرام

[illegible] احد وثمانين ومايه

والف [illegible]

[illegible]

تم

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين
الذي هدانا برسوله سبيل اليقين اللهم صل عليه وعلى [illegible]
الكتابة وارض عن أتباعه والأصحاب أما بعد [illegible]
مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي عفا الله عنه [illegible]
والبركات ذكر في ديباجة قاموسه اصطلاحات [illegible]
[illegible] الأفعال [illegible] ذلك [illegible]
[illegible] توضيح الكلام وقد [illegible] العبارة [illegible]
[illegible] فيه [illegible] ما يشكل وما أشكل عليه [illegible]
[illegible] ما ذكره فيه اصطلاحات [illegible]
[illegible] أوله [illegible] كان [illegible]
[illegible] ذكره من تلك الاصطلاحات ولا يعلمها الكثير [illegible]
المصنفات [illegible] وإن كان أكثرها [illegible]
[illegible] ألفاظ [illegible]
لكنه قد استكثر بها عند النظر في القاموس [illegible]
لهذه العلوم فضلا عمن سواه [illegible]
في هذا العصر الذي [illegible] المصنفات [illegible] علم
اللغة فإنه لم يبق له [illegible] أصوله [illegible]
[illegible] هذه الفوائد اللازمة للقاموس [illegible]
كالمقدمة [illegible] من كتب اللغة تعرف بها تلك الاصطلاحات فإذا
أتقنها الناظر [illegible] توضيح الكلام فيه [illegible]
التي [illegible] الحاجة إليه ولا يعول في المقاصد عليه و[illegible]
إلى ذلك فوائد لا يسع من طلب هذا العلم جهلها ورتبته على
مقدمة ومقصدين وخاتمة لها وسميتها [illegible] القاموس
المحيط فالمقدمة في سند القاموس وترجمة مؤلفه
وأصل العربية وسبب تغيرها إلى السريانية [illegible]

والغاية في تحريم الحديث فتركه فانيا ويعتقد الاستغفر
الا ما يليق الا ان يبينا الشبه المطلب وهذا آخر ما اردنا
تحريره ولله الحمد نسأله ان يبيحنا بما نطق به القلب
ويشاء به اللسان وخطت به الاقلام
تمت والحمد لله رب العالمين وصلى الله
على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم
تسليما كثيرا دائما الى يوم
الدين آمين آمين

بسم الله الرحمن الرحيم

[خطبة الكتاب]

الحمد لله ربِّ العالمين، الذي هَدانا برسولِه سَبيل[١] اليقين. اللهُمَّ صَلِّ عليه وعلى آلِه قُرَناء «الكتاب»، وارضَ عن أتباعه والأصحاب. أما بعدُ.

فإنّ العَلاّمةَ مَجْدَ الدين الفيروزاباديّ تغمَّدَه الله بشآبيب الرحمة والبركات ذَكَرَ في خُطبة[٢] «قاموسه» اصطلاحات يُعرَف بها كثير من أوزان الجموع والأفعال. ثم قال: وما سوى ذلك فأقيِّده[٣] بصريح الكلام، غيرَ مُقتنعٍ بتوشيح التِلام.

وظاهر هذه العبارة أنَّ «كتابه»[٤] لا يحتاج الناظر فيه إلى شَكْلِ ما لم يُشكَل، وما أَشْكَلَ عليه. والأمر كذلك إذا انضم[٥] إلى ما ذَكَرَه معرفةُ اصطلاحاتٍ أُخَر، هي بين أرباب اللغة مأثورة مُتداوَلة، في كتبهم مشهورة، إلاّ أنّه كان على «المجد» أن يذكرها مع ما ذكره من تلك الاصطلاحات، ولا يُهملها كغيره من أهل المصنَّفات، لأنّها (وإن كان أكثرُها بعضُه ممّا يُعرَف من الصَّرْف، وبعضُه ممّا تدلّ عليه تراكيب ألفاظ، حسبما هو مدوّن في الأصول والبيان، لكنّه لا يستحضرها عند النظر في «القاموس» ونحوه المتقِن لهذه العلوم فضلاً عمّن سواه سيما[٦] وقد)[٧] تُنوسِيَت علوم الأدب في هذا العصر الذي ذهبت فيه فضائل الصفات خصوصًا علم اللغة، فإنّه لم يبق له أثر حتى اجتُثَّت

---

(١) كذا في «ب» وأما في «أ»: سبل.
(٢) كذا في «ب» وأما في «أ»: ديباجة.
(٣) كذا في «أ» وأما في «ب»: اقيّد.
(٤) كذا في «ب» وأما في «أ»: وظاهر هذه العبارة أنه لا يحتاج الناظر..
(٥) كذا في «أ» وأما في «ب»: انظم.
(٦) استعمال «سيما» غير مسبوقة بـ«لا» شاع في العصور المتأخرة.
(٧) سقط ما هو محصور بين القوسين من «أ».

أصـولُه، ولا أقـول عاد خِـلافًا بـلا ثمرة. فجَـرَت هذه الفـوائد كـالمقـدّمـة «للقاموس»، بل وبعضها[1] كالمقدمة لغيره من كتب اللغـة تعرف بهـا تلك الاصطلاحات، فإذا أتقنها الناظر لم يحتج إلى توشيح التلام فيه في جميع الكلمات إلاّ في نَزْر يسير تقِلُّ الحاجةُ إليه، ولا يُعوَّل (في المقاصد) عليه. وأضفتُ إلى ذلك فوائد لا يَسَعُ من طلب هذا العلم جهلَها، ورتَّبته على مقدّمة ومقصِدين وخاتمة لها.

فالمقدِّمة في سَنَد «القاموس» وترجمة مؤلِّفه، وابتداء العربية، وسبب تغيّرها إلى السريانيّة[2]، ثم ذكر أوّل من تكلّم بالعربيّة بعد تغيّرها، ثم سبب تغيّر العربيّة في زمن الصحابة - رضي الله عنهم -، وابتداء من صنَّف فيها، وابتداء من صنَّف في غريب الحديث، وذكر المصنِّفين فيها أوّلاً فأوّلاً. وأن «صحاح» الجوهريّ في كتب اللغة كصحيح البخاريّ في كتبِ الحديث، وذكر النموذج يُعرَف به ما أهمَلَه «المجد» من «الصحاح»[3].

المقصد الأول

في بيان قواعدَ إذا أتقنها الناظر لم يحتَجْ إلى شَكْل ما أشْكَلَ وما لم يُشكِل.

المقصد الثاني

في ذكر عيوبٍ وقَعَت في «القاموس» (وذكر جواباتها)[4].

---

(١) كذا في «أ» و«ب»، والصواب: بل بعضها.

(٢) هذا كلام من لم يعرف تاريخ اللغات التي عرفها الدارسون في القرن الثامن عشر فأطلقوا على طائفة منها «اللغات السامية» وهي اللغات التي عرفت في بلاد العرب وطرفًا من أفريقية.

(٣) «الصحاح» إما أن يكون جمع «صحيح» فيكسر أوله، وإما أن يكون مفردًا على «فَعال» فيفتح أوله بمعنى الصحيح. و«الصحاح» لاسماعيل بن حمّاد الجوهري، أبو نصر، المتوفى سنة ٣٩٣هـ. انظر: الأعلام.

(٤) ما بين القوسين من «ب» وقد سقط من «أ».

الخاتمة

في ذكر ما تُعرَف به النسخة الأخيرة من «القاموس» التي هذَّبها في اليمن من النسخة الأولى التي لم تُهذَّب. وفي ذكر ما يحتاج طالب اللغة من الكتب المعتبرة التي لا يغني عنها ما يتوهَّمُه أهل عصرنا كافيًا في اللغة.

مقدِّمة
مشتملة على فصول:

فصل

كتاب «القاموس» أرويه بالإجازة عن عدّة من العلماء منهم السيد الفاضل سليمان بن يحيى بن عمر الأهدَل[١] عن السيد الفاضل أحمد بن محمد المقبول الأهدَل[٢] عن السيد العلاّمة يحيى بن عمر[٣] عن أبي بكر بن عليّ البطّاح[٤] عن عمّه يوسف بن محمد البطّاح[٥] الأهدل عن الطاهر بن حسين الأهدل[٦] عن الوجيه الحافظ ابن الدَّيْبَع[٧] عن الزَّين الشرجي الحنفي[٨] عن مؤلِّفه ـ رحمه الله ـ وأرويه عن خطّ الشيخ محمد بن سعيد الكوكنيّ[٩] القرشيّ، عن الشيخ ابراهيم الكورانيّ الكرديّ[١٠]، عن أحمد بن محمد المدني[١١] بإجازته العامة عن الشمس الرمليّ[١٢] بالإجازة عن القاضي زكريّا[١٣] عن الحافظ بن

(١) سليمان بن يحيى بن عمر الأهدل ولد بمدينة زبيد سنة ١١٣٧هـ ورحل إلى مكة. وتوفي سنة ١١٩٧هـ. انظر: مصادر الفكر العربي الإسلامي اليمني ص ٦٥.

(٢) أحمد بن محمد المقبول الأهدل الزبيدي المتوفى سنة ١١٦٣هـ. انظر: زيادة: نشر العرف ٢٨٧/١.

(٣) يحيى بن عمر مقبول الأهدل المتوفى سنة ١١٤٧هـ. انظر: مصادر الفكر العربي الإسلامي اليمني ص ٦.

(٤) أبو بكر بن علي البطّاح الأهدل المتوفى سنة ١٢٠٣هـ. انظر مصادر الفكر ص ٣٩.

(٥) يوسف بن محمد البطّاح الأهدل، المتوفى سنة ١٢٤٦هـ. انظر مصادر الفكر ص ٦٩.

(٦) الطاهر بن حسين بن عبدالرحمن الأهدل المتوفى سنة ٩٩٨هـ. انظر: مصادر الفكر ص ٥٥.

(٧) عبدالرحمن بن علي بن محمد الديبَع المتوفى سنة ٩٤٤هـ. انظر: مصادر الفكر ص ٥١.

(٨) هو أحمد بن أحمد بن عبداللطيف الشرجي الزبيدي المتوفى سنة ٨٩٣هـ. انظر: مصادر الفكر ص ٤٨.

(٩) و(١٠) و(١١) و(١٢) و(١٣) لم أهتد إليهم.

حجر [١]، عن مؤلِّفه ـ رحمه الله تعالى ـ وقد أجزت روايته عنّي بشرطه المعتبَر لأهل عصري، وإن لم أكن لذلك أهلاً، لكنّه يتشبّه بالقوم مَن ليس منهم، ويدخل في سلسلة إسنادهم من رَوَى عنهم. وأشدّ ما حملني على ذلك رجاءُ دعوةٍ صالحة ممّن وَقَفَ على هذه الفوائد:

فلو رجائي فيه دَعوة صالح لَمَا سَطَرت عيناي في مثلِهِ حرفا[٢]

فصل

مؤلف «القاموس» هو الإمام مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب (بن محمد)[٣] الشيرازيّ الفيروزاباديّ. كان ينتسب إلى أبي اسحاق الشيرازي، صاحب «التنبيه»[٤]. (على أنه قد قال الحافظ بن حجر[٥] في «تاريخه»[٦]: إن الشيخ أبا إسحاق لا عَقِبَ له). ورُبّما رفع نسبه إلى أبي بكر الصِّدّيق ـ رضي الله عنه ـ وكان يكتب بخطّه «الصدّيقي».

دخل بلاد الروم، واتّصل بخدمة السلطان بايزيد[٧]، ونال عنده مرتبةً وجاهًا، وأعطاه مالاً جزيلاً. وأعطاه الأمير تيمور خمسة آلاف من دنانير عصره[٨].

---

(١) أحمد بن علي بن محمد العسقلاني من أئمة العلم، توفي سنة ٨٥٢هـ. انظر «الأعلام» للزركلي.

(٢) كذا في «ب»، أما في «أ» فقد ورد: «فلولا رجائي فيه صالح دعوةٍ».

(٣) صاحب «القاموس المحيط». المتوفى سنة ٨١٨هـ. انظر: «الأعلام».

(٤) هو أبو اسحاق ابراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي المتوفى سنة ٤٧٦هـ. انظر «الأعلام».

(٥) هو أحمد بن علي... أبو الفضل المعروف بـ«ابن حجر» العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ. انظر: «الأعلام».

(٦) لم أهتدِ إلى هذا «التاريخ» ورجعت إلى المطبوع من كتب ابن حجر فلم أظفر بما نسب إليه في هذا الأمر.

(٧) هو السلطان العثماني «يلدرم بايزيد» المتوفى سنة ١٤٠٢م. انظر: التاريخ العثماني لاسماعيل أوزون تشاريلي (ط الثالثة) أنقرة ١٩٧٢م ج ١ ص ٣٣٠ ـ ٣٣٢.

(٨) الأمير تيمور صاحب سمرقند، وكان له مع السلطان بايزيد وقائع مشهورة. توفي سنة ١٣٣٥م. انظر: مصباح الساري ونزهة القاري لابراهيم أفندي الطيب (ط. الأولى، بيروت ١٣٧٢هـ). ص ٩٨ ـ ١٠٢.

ثم جاب البلاد شرقًا وغربًا، وأخذ من علمائها، حتى برع في العلوم كلّها، سيّما في التفسير والحديث واللغة. وتصانيفه تنيف على أربعين مصنّفًا.

وكان لا يدخل قريةً إلاّ أكرمه واليها وأهلها. وكان سريع الحفظ، يُروَى أنه كان لا ينام حتى يحفظ مئتي سطرٍ (أو عشرين سطرًا، الشكّ منّي).

ولد سنة تسع وعشرين وسبع مئة، وذكر في «القاموس» في «ك ر ز» براء بعد الكاف ثم زاي، أنه وُلد بكارزين، انتهى. وتُوفي قاضيًا بزَبيد من بلاد اليمن لإحدى عشرة بقيت من شوّال سنة سِتٍّ أو سَبْعَ عشرة وثماني مئة، وهو ممتَّع بحواسّه، ودُفن بتربة الشيخ اسماعيل الجَبَرتي[1]. وقد زرته مرارًا، وقبرُه معروف مَزور.

وهو آخِرُ مَن مات من الرؤساء الذين انفرد كلٌّ منهم بفَنٍّ فاق فيه أقرانه على رأس القرن الثامن وهم:

سراج الدين البلقيني[2] في الفقه على مذهب الشافعيّ، والشيخ زين الدين العراقيّ[3] في الحديث، والشيخ سراج الدين بن الملقن[4] في كثرة التصانيف في الفقه والحديث، والشيخ شمس الدين الفناريّ[5] في الاطلاع على كل العلوم العقليّة والنقليّة، والشيخ أبو عبدالله بن عرَفة[6] في فقه المالكية، وفي سائر العلوم بالمغرب، والشيخ مجد الدين في اللغة[7]، رحمهم الله تعالى رحمة واسعة.

---

(١) هو اسماعيل بن ابراهيم بن عبد الصمد الجبرتي الزَّبيدي، من كبار الصوفية توفي سنة ٨٠٦. انظر: طبقات الخواص للشرجي ص ١٠١.

(٢) هو صالح بن عمر البُلقيني الشافعي المتوفى سنة ٨٦٨ هـ. انظر «الأعلام».

(٣) هو عبدالرحيم بن الحسين... أبو الفضل، الحافظ العراقي، المتوفى سنة ٨٠٦هـ. انظر الأعلام.

(٤) هو عمر بن علي، سراج الدين، أبو حفص المعروف بابن الملقن، توفي سنة ٨٠٤هـ. انظر الأعلام.

(٥) هو محمد بن حمزة الفَناري، شمس الدين الرومي، المتوفى سنة ٨٣٤هـ. انظر الأعلام.

(٦) هو محمد بن محمد ابن عرفه الدرغمي، أبو عبدالله. المتوفى سنة ٨٠٣هـ انظر الأعلام.

(٧) ورد هنا في «ب» تنبيه جاء فيه: ربما يعوّل من وقف على هذه الأوراق أني أثنيت في هذه الترجمة على «المجد»، فنقص (كذا) من حيث عظمته، لأن ميله إلى سلاطين العجم وبني رسول الذين =

فصـــل

(في بيان أنّ اللسان الذي نزل بـه آدم ـ عليه السـلام[1] ـ من الجنّة عربيّ، وأنّ أوّل من تكلم بالعربيّة البيّنة[2] بعد أن حُرّفت إلى السريانيّـة[3] اسماعيل، وأنّ أوّل من تكلّم بالعربيـة من أهل اللسـان السرياني يَعـرُب بن قحطان، وأنّ أهل اللسان السرياني بعد الطوفان أولاد أرفخشد بن سام).

= غصبوا الخلافة على سادات قريش خير الناس، وساروا في عباد الله سيرةً مبنية على غير أساس، أعظم قادح في مثله. وكان السلف ـ رحمهم الله تعالى ـ يتعلمون الفرار من السلطان، كما يتعلّم أحدهم السورة من القرآن. هذا الإمام القاسم بن ابراهيم بن اسماعيل بن ابراهيم بن الحسن السبط ـ رضي الله عنه ورحمهم ـ ثبت لنا أنّ المأمون كلّف بعض العلوية أن يتوسط بينهما، ولو بجوابِ كتاب على أن يبذل المأمون للقاسم مالاً عظيمًا، فقال القاسم: لا يراني الله أفعل ذلك. ووصلت إليه سبعة أبغل عليها دنانير فردّها، فلامته امرأته، فقال:

تـقـول الـتي أنـا رِدْءٌ لهـا وقـاءَ الحـوادثِ دونَ الـردَى
ألَـسـتَ تَـرَى المـالَ مُـنْهَـلَّةً مَحَارمُ أفـواهِـهِ بـالـلُّهـا
فـقـلـتُ لهـا، وهْـيَ لـوّاحـةٌ، وفي عيشهـا، لـو صَحَتْ، مـا كَفَى:
كَـفـافُ امرئٍ قـانـعٍ قـوتُـه ومَـن يَـرْضَ بـالـقـوتِ نـالَ الـغِـنَى
فـإنّي، ومـا رُمْـتُ في نَـيْـلِهِ وقـبـلكِ حـبُّ الـغِـنَى مـا ازدَهَـى
كـذا الـداءُ هـاجَتْ لـه شهـوةٌ فـخـافَ عـواقـبَهـا فـاحـتَمَى

وهذه سيرة الآل الأعلام وعلماء الآخرة الكرام.

فالجواب أنّ عذر مجد الدين هو ما يعتقده تبعًا لأئمة الأشعرية من أنّ الله تعالى قد أوجَبَ طاعة كل ذي سلطان، وإن كان عبدًا حبشيًّا مرتكبًا كبيرةً، إذا أقام الصلاة، ما لم يُظهر كفرًا بَواحًا. وأمّا الإمام القاسم بن ابراهيم وسائر أهل بيته فهم يخالفون في ذلك. والمسألة مدوّنة في الأصول لا تعلّق لها بهذه الفوائد.

(1) ورد في هذا قول رسول الله ﷺ: «أما بعد، أيها الناس، إن الربَّ ربٌّ واحد، والأب أبٌ واحد، والدين دينٌ واحد. وإن العربية ليست لأحدكم بأبٍ ولا أم، إنما هي اللسان، فمن تكلّم بالعربية فهو عربي».
وقوله هذا ردّ على الحديث الضعيف المعروف، وهو: «أحبُّوا العربية لثلاث: لأني عربيّ، والقرآن عربيّ، ولسان أهل الجنة عربي».
رواه أبو طاهر السلفي في مسنده. انظر اقتضاء الصراط المستقيم لابن تيمية. (الطبعة الثانية) سنة ١٣٦٩، القاهرة، ص ١٦٩.

(2) كذا في «ب»، وأما في «أ»، فهي: المبينة.

(3) وقصة «التحريف» إلى السريانية مسألة ينفيها العلم، والعلم بتاريخ اللغات يثبت أن العربية والسريانية من أرومة واحدة هي اللغة السامية الأم.

إعلمْ أنه أخرج ابن جرير[1]، وابن أبي حاتم[2]، وابن المنذر[3]، ووكيع[4]، وعبد بن حَميد[5] وغيرهم عن ابن عبّاس، وسعيد بن جُبير[6]، ومجاهد وغيرهم في قوله تعالى: ﴿وعلَّم آدَمَ الأسماء كلها﴾ ما يقضي بظاهره أنها اللغة العربية، (فإنّ الاسم في اللغة بمعنى اللفظ الدال على الشيء، سواءٌ أكانَ اسمًا اصطلاحيًا أو فعلاً أو حرفًا).

وأخرَج ابن عساكر في «التاريخ»[7] عن ابن عبَّاس أنّ آدم ـ عليه السلام ـ كانت لغته في الجنة العربية، فلما عَصَى سَلَبَه الله العربيّة فتكلّم بالسريانيّة، فلما تاب ردّ الله عليه العربية (وقد أخرجَ الطبراني[8] في الكبير و«الأوسط»، والحاكم[9] في «المستدرك»، والبيهقي[10] في الشُعب[11]، وغيرهم من حديث ابن عباس مرفوعًا: أَحِبُّوا العرب لثلاث: لأني عربيّ، والقرآن عربيّ، وكلام أهل الجنة عربيّ، ضعَّفه صاحب «التمييز»)[12].

قال عبد الملك بن حبيب[13]: كان اللسان الأوّل الذي نزل به آدم من الجنّة عربيًا، فلمّا طالَ العهد حُرِّفَ وصار سريانيًا نسبةً إلى أرض سوريّة، وهي أرض الجزيرة، وبها كان (نوح)[14] وقومه قبل الغرق.

---

(1) هو محمد بن جرير الطبري المعروف، المتوفى سنة ٣١٠هـ. انظر «الأعلام».
(2) هو عبدالرحمن بن محمد، المتوفى سنة ٣٢٧هـ. انظر «الأعلام».
(3) هو محمد بن المنذر، أبو جعفر، الملقب بشَكَّر، المتوفى سنة ٣٠٣هـ. انظر «الأعلام».
(4) هو وَكيع بن الجراح، أبو سفيان، المتوفى سنة ١٩٧هـ. انظر «الأعلام».
(5) قيل اسمه عبدالحميد وخُفِّف. المتوفى سنة ٢٤٩هـ، انظر «الأعلام».
(6) أبو عبدالله، المتوفى سنة ٩٥هـ. انظر «الأعلام».
(7) أي تاريخ مدينة دمشق، وهو مطبوع معروف.
(8) هو سليمان بن أحمد، المتوفى سنة ٣٦٠هـ، له ثلاثة معاجم في رجال الحديث. انظر «الأعلام».
(9) هو محمد بن محمد... أبو أحمد النيسابوري، المتوفى سنة ٣٧٨هـ. انظر «الأعلام».
(10) هو أحمد بن الحسين ابو بكر، المتوفى سنة ٤٥٨هـ، انظر «الأعلام».
(11) هو «شعب الإيمان»، وهو مطبوع.
(12) ما بين القوسين زيادة في «ب».
(13) هو عبد الملك بن حبيب بن... السلمي الإلبيري القرطبي، أبو مروان، عالم الأندلس وفقيهها. توفي سنة ٢٣٨هـ. انظر: «الأعلام».
(14) سقط من «أ».

(وفي «الصحاح»: سُورَى موضع بالعراق من أرض بابل، وهو بلد السريانيّين)[1].

واللسان السريانيّ يشاكل اللسان العربي إلاّ أنّه تحرّف. وكان السرياني لسان كلّ مَن في السفينة إلاّ رجلاً واحدًا يقال له جُرْهُم بزنةِ قُنْفُذ، فكان لسانه لسان العرب، فلما خرجوا تزوَّج بعض أولاد نوح ببعض بنات جُرْهُم وصار اللسان العربيّ في ولده.

وسُمّيت عاد باسم جُرْهُم لأنه كان جَدُّهم لأمٍّ. وبقي اللسان السريانيّ (في وَلَد)[2] أرفخشد بن سام، إلى أن وصل إلى قحطان من ذريّته، وكان باليمن، فنَزَل هناك بنو إسماعيل فتعلَّم منهم بنو قحطان اللسان العربيّ. وعلى هذا يُحمَل كلام «الصحاح» أن يعرُب بن قحطان أوّل من تكلَّم بالعربية، أي من أهل اللسان السريانيّ.

لكنّ في «الصحيح» عن ابن عباس - رضي الله عنهما - في حديث بدء زَمْزَم. ونَزَل جُرْهُم بأمِّ اسماعيل، وشبَّ الغلام، وتعلَّم العربية منهم... الخ.

قال الحافظ بن حَجَر: فيه إشعار بأن لسان أبيه وأمّه لم يكن عربيًا، وفيه تضعيف لقول من رَوَى أنّه أوّل من تكلَّم بالعربيّة. ثم جَمَعَ الحافظ ابن حَجَر بما أخرجه الزبير بن بكّار[3]، وجعفر بن النحّاس[4] في «أدب الكاتب»[5] عن عليّ - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: أوّل من فتق الله لسانه بالعربيّة المبيَّنة إسماعيل، وهو ابن أربعَ عشرةَ سنة. قال في «الفتح»[6]: إسناده حَسَن، فتكون أوّليّة إسماعيل بحسب الزيادة في البيان لا الأوَّليّة المطلقة، فيكون بعد تعلّمه العربية من جُرْهُم ألهمه الله العربية المبيَّنة الفصيحة، فنطَقَ

(١) زيادة من «ب».
(٢) سقط من «ب».
(٣) من أحفاد الزبير بن العوّام، عالم بالأنساب، المتوفى سنة ٢٥٦هـ. انظر «الأعلام».
(٤) الصواب: أبو جعفر أحمد بن محمد... النحاس النحوي المصري، المتوفى سنة ٣٣٨هـ. انظر: إنباه الرواة ١/١٠١ - ١٠٤.
(٥) في «الإنباه...»: «صناعة الكتاب».
(٦) هو «فتح الباري» لابن حجر العسقلاني، مطبوع.

بها. وشَهِدَ لهذا الجمع ما حكاه ابن هشام[1]: أنّ عربيّة إسماعيل كانت أفصح من عربيّة يعرُب بن قحطان وبقايا حِميَر وجُرْهُم.

ويُحْتَمَلُ أن تكون الأوَّليّة في الحديث مقيَّدة بإسماعيل بالنسبة إلى بقيّة إخوته من وَلَد ابراهيم، فإسماعيل أوّلُ من نَطَق بالعربية من وَلَد إبراهيم.

وقال النحّاس: عربيّة إسماعيل هي التي نزل بها القرآن، وأمّا عربيّة بقايا حِمْيَر فغير هذه العربيّة، وليست بفصيحة، وإلى هذا مالَ جماعة من الأئمة.

فصــل

حاصل ما يجتمع من كلام ابن الأثير والسيوطيّ والصالحي[2] وغيرهم في سبب تغيّر اللغة في آخر زمن الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ وابتداء من صنَّف في اللغة، وابتداء من صنَّف في غريب الحديث، وذكر المصنّفين فيها الأوّل فالأوّل، وأنّ «صحاح» الجوهري في كتب اللغة «كصحيح» البُخاريّ في كتب الحديث.

إعلمْ أنّه جاء عصر الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ وكان اللسان العربيّ عندهم صحيحًا، إلى أن فُتِحت الأمصار، وخالط العرب غير جنسهم من الرّوم والفرس والحَبَش والقِبْط وغيرهم من أنواع الأمم الذين فتَح الله على المسلمين بلادهم، وأفاءَ عليهم أموالهم ورقابهم، فاختَلَطت الفِرَق، وامتَزَجَت الألسُن، وتداخَلَت اللغات، ونَشَأ بينهم الأولاد فتعلّموا من اللسان العربيّ (ما)[3] لا بدَّ لهم منه في الخطاب، وتركوا ما عَداه لقلّة الباعث فصار بعد كونه من أهم المعارف مُطَّرحًا مهجورًا بعد فريضته اللازمة كأنْ لم يكن شيئًا مذكورًا.

وتمادَت الأيّام، والحال هذه على ما فيها من التماسك إلى أن انقرض عصر

---

(١) هو عبد الملك بن هشام، أبو محمد، جمال الدين، مؤرخ. توفي سنة ٢١٣هـ. انظر: «الأعلام».

(٢) الصالحي هو محمد بن يوسف.. الشامي الدمشقي، محدّث، حافظ، مؤرّخ. توفي سنة ٩٤٢هـ. انظر: معجم المؤلفين.

(٣) سقط من «أ».

الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ والقائم بواجب هذا الأمر لقلّته غريب. وجاء التابعون لهم بإحسان، فسلكوا سبيلهم لكنّهم قلّوا في الإتقان عددًا، فما انقضى زمانهم (على إحسانهم) إلاّ واللسان العربيّ قد استحال أعجميًّا أو كاد، فلا ترى المشتغل به والمحافظ عليه إلاّ الآحاد. فلمّا أعضلَ الداء، وعزَّ الدواء ألهَمَ الله ـ تعالى ـ جماعةً من أولي المعارف والنُّهَى صَرَفوا إلى هذا الشأن طَرَفًا من عنايتهم حراسةً له من الضياع.

فأوّل من صنَّف في جمع اللغة الخليل بن أحمد، له «كتاب العين» المشهور هو أصل الكتب المصنّفة في اللغة، لكن أطبق الجمهور على القَدْح فيه حتى قيل إنه أو أكثره لبعض أتباعه.

قال المفضَّل بن سَلَمة[1] الكوفيّ في ذكر صاحب «العين»: إنّه بدأ كتابه بحرف العين لأنّها أقصى الحروف مخرجًا. والذي ذكره سيبويه أنّ الهمزة أقصى الحروف مخرجًا.

قال ابن كيسان[2]: سمعت من يذكر عن الخليل أنّه قال: لم أبدأ بالهمزة لأنّه يلحقها النقص، والتغيير، ولا بالألف لأنّها لا تكون في أوّل الكلمة، ولا بالهاء لأنّها مهموسة خفيفة لا صوت لها. وليس العلم بتقديم شيء على شيء، لأنّه كلّه محتاج إليه، فبأيِّ شيءٍ بدأت كان حسنًا وللخليل عدّة مصنّفات.

قيل وسمَّى إسحاق بن مِرار الشيبانيّ كتابه «الجيم» لأنّه بدأ فيه بالجيم، وليس كذلك فإنّه لم يبدأ فيه به.

قلتُ: وسَمَّى أبو تمّام كتابه «الحماسة» بذلك لأنّه بدأ فيه ببابٍ في الحماسة، وهو أكبر أبوابه.

(ولم أرَ لأحدٍ نصًّا على وجه تسميته بذلك بعد البحث)[3].

---

(١) هو المفضل بن سلمة بن عاصم، أبو طالب الضبي اللغوي. انظر: إنباه الرواة ٣/٣٠٥.

(٢) هو محمد بن أحمد... أبو الحسن المعروف بابن كيسان، عالم بالعربية. توفي سنة ٢٩٩هـ. انظر: «الأعلام».

(٣) سقط ما بين القوسين من «ب».

وذكر صاحب «الإسعاف»[1] في ترجمة أبي تمام نحو ما ذكرناه في تسمية كتاب «الحماسة».

وأمّا كتاب «ليس» لابن خالَوَيه[2]، وهو ثلاثة مجلّدات ضخمات، فإنّما سمّاه بذلك لأنّه يقول في كلّ مسألة في اللغة، كذا لا كذا.

وتعقَّب الحافظ مغلطاي[3] عليه مواضع في مجلّد سمّاه «الميس على ليس» وهذا الكتاب نوع من أنواع الأشباه والنظائر في اللغة. وذكر السيوطيّ منها في النوع الأربعين من «المزهر» ما لو أُفرِدَ بالتأليف لكان كتابًا جليلاً لا ينقضي من العجب»[4].

ثمّ صنّف ابن دُرَيد[5] على منوال كتاب «العين» كتاب «الجمهرة» لأنّه اختار له الجمهور من كلام العرب. ثم اختَصَر «الجمهرة» إسماعيل بن عبّاد[6] في كتاب سمّاه «الجوهرة». ثم صنَّف أتباع الخليل وأتباع أتباعه في اللغة كتبًا كثيرة ما بين مختصَر ومطوَّل وعامٍّ في أنواع اللغة، وخاصٍّ بنوع منها.

قيل: وأوّل من جَمَعَ في غريب الحديث شيئًا وألَّفَ أبو عبيدة معمر بن المثنّى، فجمع فيه كتابًا صغيرًا ذا أوراق معدودات. وله في اللغة «النوادر» و«اللغات». ومصنَّفاته تقارب مئتي مصنَّف. ثم جَمَع أبو الحسن النَّضْر بن شُمَيل المازني[7] بعده كتابًا في غريب الحديث أكبر من كتاب أبي عبيدة[8]، وشَرَح فيه وبَسَطَ على صغر حجمه. ومصنَّفاته تقارب عشرين مُصَنَّفًا.

---

(١) هو «الإسعاف في شرح أبيات الكشاف»، مطبوع وصاحبه خضر بن عطاء الله الموصلي المتوفى سنة ١٥٧هـ.

(٢) هو أبو عبدالله الحسين بن أحمد، المتوفى سنة ٣٧٠هـ. انظر: «إنباه الرواة» ١/٣٢٤، وفيه: الحسين بن محمد.

(٣) هو مغلطاي بن قليج، أبو عبدالله، المتوفى سنة ٧٦٢هـ. انظر: «الأعلام».

(٤) سقط ما بين القوسين من «أ».

(٥) هو أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، المتوفى سنة ٣٢١هـ. انظر: «الأعلام».

(٦) هو الصاحب، أبو القاسم اسماعيل بن عباد، المتوفى سنة ٣٨٥هـ. انظر «الأعلام».

(٧) هو ممن أخذ عن الخليل، توفي سنة ٢٠٣هـ. انظر: إنباه الرواة ٣/٣٤٨.

(٨) هو معمر بن المثنى، المتوفى سنة ٢١١هـ. انظر: إنباه الرواة ٣/٢٧٦.

ثم جمع عبد الملك بن قُرَيب الأصمعي، وكان في عصر أبي عُبيدة وتأخُّر عنه، كتابَ «غريب الحديث» أحسَنَ فيه الصنع وأجاد. وألَّف في اللغة كتابَ «الأجناس» وغيرَه، ومصنَّفاته تنيف على ثلاثين مجلّدًا.

و«قُرَيب» لقب أبيه، واسمه عاصم (وهو بضمّ القاف وفتح الراء وسكون المُثنّاة من تحت، آخره باء موحَّدة)[1].

وكذلك محمد بن المُستنير المعروف بقُطْرُب[2] صنَّف في اللغة وغيرها قريب [كذا] عشرين مصنَّفًا.

وكذلك أبو عمرو إسحاق بن مِرار الشيباني[3] صنَّف كتاب «الجيم» و«النوادر» و«الغريب المصنَّف»[4].

واستَمَرَّت الحال إلى زمن أبي عُبَيد القاسم بن سلاّم[5]، وذلك بعد المئتين. قال ابن خَلِّكان[6]: ويقال إنّه أوّل من صنَّف في غريب الحديث.

وصنَّف بضعةً وعشرين كتابًا في القرآن الكريم، والحديث وغريبه، (والفقه، فجمع «الغريب المصنَّف» في اللغة، وكتابه المشهور في «غريب الحديث والآثار» أفنَى فيه عُمرَه)[7] وأطاب به ذكره، حتى رُوِي عنه أنه قال: جمعت كتابي هذا في أربعين سنة، وهو كان خلاصة عمري. ولقد صَدَق ـ رحمه الله تعالى ـ.

ولما وضع كتاب «الغريب» عَرَضه على عبدالله بن طاهر فاستَحْسنَه وقال: إنّ عقلاً بعث صاحبه على عمل هذا الكتاب حقيق أن لا يُحوَجُ إلى طلب

---

(١) ما بين القوسين زيادة في «ب».

(٢) هو أبو علي المعروف بـ«قطرب» النحوي. توفي سنة ٢٠٦هـ. انظر: أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص ٤٩.

(٣) ورد في الأصل المخطوط (أ): بن مراد، توفي سنة ٢٠٦هـ. انظر: إنباه الرواة ١/٢٢٩.

(٤) هذا من وهم المؤلف، فالغريب المصنف من كتب أبي عبيد القاسم بن سلام، وهو مشهور.

(٥) صاحب «الغريب المصنَّف» المتوفى سنة ٢٢٤هـ. انظر: إنباه الرواة ٣/١٢.

(٦) وفيات الأعيان (ط. دار الثقافة ـ بيروت) ٤/٦١.

(٧) ما بين القوسين زيادة في «أ».

المعاش. وأجرَى له في كل شهر عشرة آلاف درهم. وبقي كتابه مرجعًا إلى عصر أبي محمد عبدالله بن قتيبة الدينوَريّ[1]، فصنّف كتابه المشهور في «غريب الحديث والآثار»، وهو كالذيل لكتاب أبي عبيد، وأكبر منه. وصنّف في اللغة وغريب الحديث نحو عشرين مصنّفًا.

و«دينَوَر» بكسر الدال المهملة.

وقال السمعاني[2]: بفتحها، قال ابن خلّكان: وليس بصحيح، وسكون الياء المثنّاة من تحتها، وفتح النون والواو بعدها.

وقد كان في زمن ابن قتيبة الإمام إبراهيم بن اسحاق الحربيّ[3] جَمَع كتابًا في «غريب الحديث» ذا مجلّدات. وقد صنّف الناس غير ما ذكرنا في هذا الفنّ تصانيف كثيرة «كالنوادر» لابن الأعرابيّ[4]، و«البارع» للمفضّل بن سَلَمة و«اليَواقيت» لأبي عمر[5] الزاهد، غلام ثعلَب[6]، و«التهذيب» للأزهريّ، و«المُجمَل» لابن فارس[7]، و«ديوان الأدب» للفارابي[8]، قال الجوهريّ مصنّف «الصحاح»: نسبةٌ إلى بلدةٍ تُسمَّى «فاراب»، و«المحيط» للصاحب بن عبّاد، عشرة مجلّدات كما قال السيوطيّ، و«الجامع» للقزّاز[9]، وغير ذلك، حتى حَكَى الصاحب بن عَبّاد: أنّ بعض الملوك أرسل إليه ليسأله القدوم عليه، فقال: أحتاج إلى ستّين جَمَلاً أنقل عليها كتب اللغة التي عندي. (وقد ذَهَب جلُّ الكتب في الفتن الكائنة من التتار وغيرهم، بحيث إنّ الكتب الموجودة الآن في اللغة من تصانيف المتقدّمين والمتأخّرين لا تجيء حِمْل جَمَل واحد.

---

(١) هو أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة، المتوفى سنة ٢٧٦هـ. انظر: «الأعلام».

(٢) هو ابن السمعاني، صاحب الأنساب، وهو عبد الكريم بن محمد، المتوفى سنة ٥٦٢هـ. انظر «الأعلام».

(٣) أبو اسحاق المتوفى سنة ٢٨٥هـ. انظر: «نزهة الألباء» ص ١٦١ ـ ١٦٣.

(٤) هو أبو عبدالله محمد بن زياد، المعروف بابن الأعرابيّ، توفي سنة ٢٣٠هـ. انظر: «الأعلام».

(٥) في «أ»: أبو عمرو.

(٦) هو محمد بن عبد الواحد، المتوفى سنة ٣٤٥هـ. انظر: «تاريخ بغداد» ٢/٣٥٦ و«نزهة الألباء» ص ٢٠٦ ـ ٢١١.

(٧) هو أبو الحسين أحمد بن فارس، المتوفى سنة ٣٩٥هـ. انظر: «الأعلام».

(٨) هو أبو ابراهيم اسحاق بن ابراهيم، خال الجوهري، توفي سنة ٣٥٠هـ. انظر: «الأعلام».

(٩) هو محمد بن جعفر المتوفى سنة ٤١٢هـ. انظر «الأعلام».

قاله السيوطي مع سعة اطّلاعه.

وقد حَكَى الثعالبيّ في «اليتيمة»[1] هذه القضيّة على غير ما حكاه السيوطيّ، ولا مُنافاة بينهما)[2].

فصل

قال السيوطيّ[3]: إنّ غالب كتب اللغة لم يلتزم مؤلّفوها فيها الصحيح، بل جمعوا منها ما صحّ وغيره، ويُنبِّهون على ما لم يثبت غالبًا. فأوّل من التزم الصحيح مقتصرًا عليه الإمام أبو نصر إسماعيل بن عطاء بن حمّاد الجوهريّ. ولهذا سَمّى كتابه «الصِحاح» بكسر الصاد، وهو المشهور، جمعُ صحيح، وبفتحها وهو مفرد، قاله يحيى الخطيب التبريزيّ، وقال: إلاّ أن فيه تحريفًا قليلاً مُغتَفراً، جَنْبَ الكثير الذي اجتهد فيه.

ورَوَى الثعالبيّ في «يتيمة الدهر» عن بعض الأدباء:

هذا كتابُ «الصِحاح» سيِّدُ ما صُنِّفَ قبل «الصحاح» في الأدَبِ
تَشْمَلُ أبوابُه وتَجْمَعُ ما فُرِّقَ في غيره من الكُتُبِ[4]

وقال ياقوت الحَمَويّ في «معجم الأدَباء»:

كتاب «الصحاح» وهو الذي بأيدي الناس اليوم، عليه اعتمادهم، أحسَنَ الجوهريُّ تأليفه، وجَوَّد تصنيفه، وهذا مع تصحيفٍ فيه، في عدّة مواضع تَتَبّعها عليه المحقِّقون[5].

وقد ألّف عبدالله بن بَرِّي[6] الحواشيَ على «الصِحاح» وصل فيها إلى حرف السين، فأكمَلَها عبدالله بن محمد البطيّ.

---

(١) انظر: «اليتيمة» (ط. محمد محيي الدين عبد الحميد) ٣/١٩٢ - ١٩٣.
(٢) ما بين القوسين زيادة في «أ».
(٣) انظر: المزهر ١/٩٧.
(٤) اليتيمة ٤/٢٨٩ (ط. دمشق ١٣٠٣هـ).
(٥) معجم الأدباء ٥/١٥٥.
(٦) هو عبدالله بن برّي بن عبد الجبار المقدسي الأصل، المصري، أبو محمد، توفي سنة ٥٨٢هـ. انظر: «الأعلام».

وألّفَ رضيّ الدين الصاغانيّ «التكملة» على «الصحاح» ذكَرَ فيها ما فاتَه من اللغة، وهي أكبر حجمًا منه.

وأعظم كتابٍ أُلّفَ في اللغة بعد «الصحاح» كتاب «المحكَم والمحيط الأعظم» لأبي الحسن عليِّ بن سيدة[1] الأندُلسيِّ الضرير.

ثمّ كتاب «العُباب» للرضيِّ الصاغانيّ[2]، وقد وصَلَ فيه إلى مادة «بكم»، حتى قال بعضُهم فيه:

إنَّ الصَّغانيَّ الذي حازَ العلومَ والحِكَمْ
كان قصارى أمرِهِ أن انتهى إلى «بكَمْ»[3]

ثم «القاموس» للإمام مجد الدين الفيروزاباديّ.

قال السيوطي: وهو شيخ شيوخنا، ولم يصل واحد من هذه الثلاثة في كثرة التداول إلى ما وصل إليه «الصحاح»، ولا نَقَصَت رتبة «الصحاح» ولا شهرته موجود هذه، وذلك لالتزامه ما صحَّ. فهو في كتب اللغة نظير «صحيح» البخاريّ في كتب الحديث. وليس الاعتماد على كثرة الجمع، بل على شرط الصِحَّة، انتهى كلامه.

قلتُ: لكن في زماننا قد نَقَصَت رُتبة «الصحاح» وشهرته، واكتفى الناس في «القاموس» لثلاثة أمور:

الأوّل: لجهلهم أن «الصحاح» أصحُّ كتاب في اللغة حتى توهّموا أنّه كثيرُ الغَلَط لِما سمعوا أن فيه تصحيفًا، ولم يعلموا أنّ ذلك لا يخلو منه إلاّ كتاب الله ـ تعالى ـ، وأنّه يمكن أن يعرفه كلُّ مشتغل باللغة.

الثاني: لجهلهم ما نذكره من عيوب «القاموس» حتى صار عندهم جميع ما فيه قطعيًا.

الثالث: لجهلهم ما نذكره من محاسن «الصحاح» و«التكملة».

---

(١) هو علي بن اسماعيل، المعروف بابن سيده، المتوفى سنة ٤٥٨هـ. انظر: «الأعلام».
(٢) هو الحسن بن محمد... العدوي العمري الصاغاني، توفي سنة ٦٥٠هـ. انظر: «الأعلام».
(٣) انظر: «بغية الوعاة» ص ٢٢٧.

فصـــل

فيما ادّعاه «المجد» من أن الجوهريّ وهم فيه، دعوَى مجرّدة عن الدليل لا تنفق عند غير أُسَراء التقليد، فعلى المنصف أن يقف في مَقام المنع قائلاً لا أسلِّم ذلك في الأكثر إلاّ بدليل، فإنّ أوهام «الصحاح» يسيرة كما نصَّ عليه الأئمة، يعرفها من اشتغل بهذا الفنّ معرفة لا يحتاج فيها إلى التقليد.

وسند المنع أنّا من إمامة الجوهريّ وعدالته على يقين، اعتَمَدَ «صِحاحه» أئمّة اللغة والمصنّفون. وأما «القاموس» وإن اعتمده أهل عصرنا فليس فيهم من بَلَغ رُتبة أحد أولئك الأئمة. على أنّا تَتَبَّعنا كثيرًا ممّا ادّعاه «المجد» وغيره: أنّ الجوهريَ وَهَم فيه فوجدناه صحيحًا. وقد أبان ذلك شيخنا ابن الطيّب[1] في «شرحه» للقاموس، (مع أن «المجد» ـ رحمه الله تعالى ـ اتّبع الجوهري في بعض أوهامه كقوله: «أهراقَ الماءُ إهراقًا»، والصواب: إهراقةً، لأنّ زيادة الهاء غير معتدٍّ بها لشذوذها. فهي في حكم الرباعيّ نحو: أقام إقامةً لا الخماسيّ، ونظيره: إستطاعَ بقطع الهمزة لا بوصلها كما نقله «المجد» عن بعض العرب بمعنى أطاعَ الرباعي).

وممّا يدلّ على صحّة ما قلناه من أنّه لا ينبغي التقليد في مثل ذلك أنّ «الذهبيّ» على جلالة قدره قال في «النبلاء»[2] عند ذكر «الجوهريّ»:

ويقال: إنه بقي عليه من «الصحاح» مسوَّدة بيَّضها تلميذه ابراهيم بن صالح الورّاق[3] فغلط في مواضع حتى قال: الجراصل الجَبل، فصحّفَ، وعمِلَ الكلمتين كلمة، وإنما هي: الجَرُّ أصل الجبل، انتهى.

قلت: الذي وقفت عليه في نسخة من «الصحاح» عليها خطّ «ياقوت» في باب الراء ما لفظه: الجَرّ أيضًا أصل الجبل، انتهى. ولم يذكره في باب اللام

---

(١) محمد بن الطيب محمد بن محمد بن محمد الشرقي الفاسي المالكي، أبو عبدالله، المتوفى سنة ١١٧٠هـ. انظر «الأعلام».

(٢) هو «سير أعلام النبلاء»، مطبوع.

(٣) هو أبو اسحاق، تلميذ أبي نصر اسماعيل بن حماد الجوهري. ذكره الباخرزيّ في «دمية القصر». انظر: «معجم الأدباء» ١٦٢/١ ـ ١٦٤.

وأدخل أيضًا بين الكلمتين. هذا غلط من يغلّط الناس من حفظه، أو يقلّد في غلطهم غيره.

والّذي في «القاموس» في «ج رر»: والجَرُّ أصل الجبل، وهو تصحيف للفراء[1]. والصواب: الجُراصل كعُلابِط، انتهى، ولم ينسب التصحيف إلى «الجوهريّ».

فصـــل

اعلم أن «المجد» جمع في «قاموسه» بين «المحكم» و«العُباب»، وزاد فيه فوائد امتلأت بها الوِطاب كما ذكر في صدر هذا «الكتاب». ولم يجمع فيه لغة العرب جميعها فصيحها ورديئها، ومـأنوسهـا ووحشيّها، (فـإنّ ذلك كـما قال القاضي «نشوان»[2] أمر لا يُحيط به وسائر العلوم، غير الواحد القَيّوم. وهي كلمات الله ـ عزَّ وجلّ ـ التي لا تنفَد، ولا يقدر أحد من البشر أن يُحصي لها عددًا، ولو بالغ مجتهد لقوله تعالى: **﴿قل لو كان البحر مدادًا لكلمات ربّي لنَفِدَ البحر قبل أن تنفَدَ كلمات ربّي ولو جئنا بمثله مَدَدًا﴾**[3].

بل صرّح «المجد»: أنّه ألّفه في الفصيح والشوارد، وذلك ظاهر في ترك ما سواهما، حتى قال «السيوطيّ» في «المزهر»[4]: ومع كثرة ما في «القاموس» من الجمع للنوادر والشوارد فقد فاته أشياء ظفرت بها في أثناء مطالعتي لكتب اللغة، حتى هممت أن أجمعها في جزءٍ مذيّلاً عليه، انتهى.

لكنه مع ذلك قد جمع جزءًا واسعًا وقدرًا كافيًا فلا يعترض بإهمال ما ذكره غيره إلاّ أنّه كان عليه أن لا يهمل شيئًا ذكره الجوهري، لا سيّما بعد أن ذكر في

---

(١) هو أبو زكريا يحيى بن زياد المتوفى سنة ٢٠٧هـ. انظر: «الأعلام».

(٢) هو نشوان بن سعيد الحميري، صاحب «شمس العلوم...»، توفي سنة ٥٧٣هـ. انظر: كتاب «نشوان بن سعيد الحميري» لمؤلفه القاضي اسماعيل بن علي الأكوع (ط. دار الكتاب الجديد ـ بيروت)».

(٣) سورة الكهف، الآية ١٠٩.

(٤) انظر: المزهر ١/١٠٣.

خطبة «قاموسه»: أنّه كتب بالحمرة ما أهمله «الجوهري» من الموادّ ليُظهر فضل كتابه لناظره بادئ بدء.

وقال: إنّه فات «الجوهريّ» نصف اللغة أو أكثر، إمّا بإهمال المادّة أو بترك المعاني العربيّة النادّة، فكان عليه بعد هذا الكلام أن لا يُهمل شيئًا ذكره «الجوهريّ». لكنّه أهمل من المعاني الفصيحة التي ذكرها «الجوهري»: وليستْ بعربية ولا نادّة ما لو جُمع لكان جزءًا لطيفًا. ولنذكر أنموذجًا يُعرف به ذلك بقياس غيره عليه، فمن ذلك في «ح ل و»:

«لم يَحْلُ منها بطائل» أي لم يستفد فيها كثير فائدةٍ، ولم يُتَكَلَّم به إلاّ مع الجحد.

والذي لا يُتكلَّم به إلاّ مع الجحد ألفاظ كثيرة جمع «السيوطي» منها في «المزهر»[1] بابًا واسعًا نحو: ألوتُ، وأحَد، وقطّ، وصافر، وديّار، ولا جَرَم، ولا بدّ، فلا تقول: جاءني أحد، وبها صافر، بل: ما جاءني أحد، وما بها صافر، وكذا البواقي.

وكذا لا يستعمل في الموجَب لفظة «الرجاء» بمعنى الخوف، كقوله تعالى: ﴿ما لكم لا ترجون لله وقارا﴾[2] أي لا تخافون.

ومن ذلك في «ذ ر ع» فإنّه أهمل ممّا في «الصحاح» أربعة معانٍ:

الأوّل قولهم: هو منّي على حبل الذراع، أي مُعَدٌّ حاضر.
الثاني قولهم: أبطرتُ فلانًا أذرُعَه، أي كلّفته أكثر من طَوْقه.
الثالث قولهم: اِقْصِدْ بذَرْعِكَ، أيْ اربَعْ بنفسك.
الرابع قولهم: قَتْلٌ ذريع، أي سريع، يقال: قتلوهم أذرَعَ قَتْلٍ[3].

---

(١) انظر: المزهر ٢ /١٦٠.

(٢) سورة نوح، الآية ١٣.

(٣) جاء هذا القسم بعد قوله تعالى: «ما لكم لا ترجون لله وقارًا»، موجزًا غير مشارٍ إليه بالترتيب الأول فالثاني فالثالث فالرابع في «ب»، والذي أثبته من «أ».

ومن ذلك في «ش م ل» قولهم: جَمَعَ الله شَملَهم، أي شتَّتَ من أمرهم. وفرَّق الله شملَه، أي ما اجتمع من أمره.

ومن ذلك في «خ ض ع» الخَيْضَعَة في قول لبيد:

نحن خِيارُ عامرِ بنِ صَعْصَعَهْ
المالئونَ الجَفْنَةَ المُدَعْدَعَهْ
والضاربونَ الهامَ تحتَ الخَيْضَعَهْ[1]

حَكَى أبو عُبَيْدَة عن الفرّاء: أنّها البَيْضة.

وقال سَلَمة[2] عن الفرّاء: إنّها الصوت في الحَرْب، ولم يذكر أنّها البيضة.

ومن ذلك في «ل غ و» اللُّغَى جمع لُغة، انتهى.

ومن العجب أنّه استعمله في أوّل سطر من الخطبة في «القاموس»، فقال: الحمد لله مُنطِقِ البلغاء باللّغا. وسَهَا عنه في محلّه، وهو جمع مشهور. قال أبو الطيّب:

عليمٌ بأسرار الديانات واللُّغَى   له خَطَراتٌ تَفْضَح الناسَ والكُتْبا[3]

---

(١) ذكر هذا كله بعد ألفاظ الجحد التي تقدم ذكرها.

(٢) هو أبو محمد سلمة بن عاصم النحوي المتوفى سنة ٢٢٦هـ. انظر: طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص ١٥٠، وإنباه الرواة ٢/٥٦.

(٣) من قصيدة في مدح سيف الدولة ذكر فيها بناءه لمرعش في المحرم سنة ٣٤١، مطلعها:

فديناك من رَبْعٍ وإنْ زدتَنا كَرْبا   فإنّك كنتَ الشرق للشمس والغربا

وقد ورد بعد استشهاده ببيت أبي الطيب في «أ» و«ب» «تنبيه» جاء فيه: قد تصرَّف الناس في «القاموس» فترى في بعض النسخ ما التزم «المجد» كتابته بالأحمر مكتوبًا بالأسود وبالعكس، فينبغي إصلاحه.



نسخة (أ)

المقصد الأوّل

هذا المقصد هو (زُبدة هذه القواعد)، والموجب لتحرير هذه الفوائـد. نذكر فيه قواعد إذا أتقنَها لم يحتج إلى شكل ما أشكَلَ وما لم يُشكل، لكنّ ذلك لم يطَّرد في النسخة الأخيرة المهذَّبة إلاّ نادرًا سُهيَ عنه[1].

وأيّما «القاموس» وشبهه لا ينتفع به النفعَ التام مَن لم يُتقن الصَرْف، لأن الجموع والمصادر والأفعال القياسيّة لا يقيّدهـا، لأن القياس يعـرف وزنه من الصرف كقوله: هو حاسدٌ من حُسَّد، وحَسود من حُسُد. فحُسَّد الأول بشدّ السين المهملة مع ضمّ أوّله لأنه قياس جمع «فاعل» الصفة. وحُسُد الثـاني، بضمّتين، مخففًا، لأنه قياس: جمع «فَعول» الصفة نحو: صَبور على صُبُر.

وأمّا غير القياسيّ فإنّه يقيّد ما سمع، ولا يذكر ما لم يسمع. وإيضاح بأنه قد عرف في الصرف أنّ أبنية الماضي الثلاثي ثلاثة: فَعَلَ مفتوح الفاء مثلّث

---

(١) في «ب» سها عنه المجد.

«وقد جاء بعد هذه العبارة من هذه النسخة ما نصه: وأما «الأولى» فقد يتخلّف عنها بعض هذه القواعد. ويقبح بالعاقل أن لا يكون هذا المقصد مع قلته على ذكر منه فإنه إن جهله احتاج إلى تقليد أقلام النساخ في الشكل، مع جهل أكثرهم، وكَفَى بذلك عيبًا، أو إلى بحث في كتب اللغة يستغرق عليه وقتًا طويلاً، وقلّ من يتأمّل لذلك».

أقول: وبعد هذا جاء في هذه النسخة «فصل» وفيه: اعلم أن «القاموس» وشبهه. . .

وتتفق النسختان «أ» و«ب» في هذا، وإن لم يثبت في «أ». فصل. غير أن ما أدرج في «ب» في هذا «الفصل» لا يتّفق تمامًا في محتواه مع الذي جاء في «أ» وهي نسختنا المعتمدة. ومن أجل ذلك رأيت أن أثبته بعد الفراغ من نص «أ» في آخر هذا المجموع مشيرًا إلى موضعه أو ما يقرب منه في «أ».

ولا بد من القول إن ما جاء ابتداءً من الموضع الذي أشرنا إليه قبل قليل كله لا يتفق وما جاء في «أ» ومن أجل ذلك رأيت أن يكون عملاً أبدؤه بعد الانتهاء من النص في «أ»، ويؤلّف هذا عامة ما ورد في المقصد الأول.

العين، وكلّها سماعيّة. والرباعيّ بناء واحد. وأبنية الفعل المزيد المشهورة خمسة وعشرون مذكورة في الصرف. وليس شيء من أبنية المزيد أيضًا بقياس، فليس لك أن تبني «أفعَلَ» مثلاً من أيّ ثلاثيّ، فلا تقول من «نَصَرَ» أنصَرَ، كما تقول من «خرج» أخْرَجَ. وليس شيء من المعاني التي ذُكرت للمزيد بقياسيّ، فلا تقول: أشكَلَ عليّ الأمرَ، وأقفَلْتُ البابَ كما تقول: أفرَحُ للتعدية، بل لا بدّ من سماع استعمال اللفظ المعيّن في المعنى المعيّن، وهذه مسألة مشهورة في الصرف.

فإذا ذكر «الجوهري» و«المجد» وغيرهما فعلاً ثلاثيًّا أو رباعيًّا فإنهم يذكرون عنده جميع ما سمع من أبنية المزيد، [وأمّا][1] ما أهملوه منها فإنّه لم يسمع ولا يجوز استعماله، إلاّ عند مَن يثبت القياس في اللغة إذا كان القائس عارفًا بشروط القياس، فتنبّه. فإنّي رأيت جماعة من الخواص إذا رأوا ثلاثيًّا بَنَوا منه «أفعَلَ» و«استفعَلَ» وغيرهما مما لم يُسمع، وهم ممّن ينفي القياس في اللغة. وأيضًا فإنهم يفعلون ذلك مع الغُفول من النظر في شروط القياس.

فصـــل

ذكر «المجد» في خُطبة «القاموس» ما حاصله مع إيضاحه أنه لا يخلو إمّا أن يذكرَ في أوّل المادة أو في ثناياها مصدرًا أو فعلاً، فإن ذكر المصدر مطلقًا عن التقييد، أعني: لا يقول بعده بالضمّ مثلاً، ولا بالتحريك، ولا بزِنة كذا، فإنّه يكون فعل هذا المصدر على مثال «كَتَبَ» بفتح العين في الماضي وضم ما في الآتي. وكذا إذا ذكر الماضي بدون الآتي، ولم يقيّده، فإن الفعل على مثال «كَتَبَ» أيضًا، إنْ لم يمنع مانع في الحالين، كأنْ يكون العين أو اللام حرف حَلْق، فإنّ فعل الحلق مفتوح العين لا تكون عين آتيه غالبًا إلاّ مفتوحة.

ويُفهَم منه، وهو الموافق للمتتبع، أنه إذا جَمع بين المصدر بلا قيد، وبين الفعل بلا آتٍ ولا مانع فالفعل أيضًا على مثال «كَتَبَ». فأما إذا جَمع بينهما لكن

---

(١) سقطت من النص.

ذكـر المصدر مقيّدًا أو مطلقًـا، وذكر الفعـل مع الآتي، أو أفـرَدَ الماضي عن المصدر، لكن ذكره مع الآتي فلم ينبّه على ذلك. لكن قد علمنا بـالتتبّع أنّ الفعل في جميع ذلك على مثال «ضَرَبَ» بكسر عين المضارع.

هذا واعلم أن الاسم كالمصدر في ذلك أيضًا، كقوله: الكَنْز المال المدفون وقد كَنَزَه يكنِزُه.

فصــل

نذكر فيه اصطلاحات التزمها «المجد»، والتزم كثيرًا منها جماعة من أئمة اللغة، ولم يُنبِّه عليها أحد منهم في مقدمة من كتابه.

فمنها أنّه إذا ذكر الماضي المُدغَم، ثم أعاده بفك الإدغام، فهما على وزان «فَعَلَ» بفتحتين نحو: ضلَّ فلان كـ«ضَلَلها». ثم إن ذَكَـر الآتي فكما تقـدّم يكونان على وِزان «ضَرَب»، وإلاَّ فعلى وزان «كَتَبَ»، وإن لم يكونا على وزان «كَتَبَ» ولا «ضَرَبَ» بيَّن ذلك بصريح الكلام.

ومنها أنه إذا كرَّر الآتي نحو أن يقول: «يخطُرُ» و«يخطِر»، فالأول على مثال «كَتَبَ يكتُبُ»، والثاني على مثال «ضَرَبَ يضرِبُ».

ومنها أنّه إذا ذكر الماضي رباعيًا وأعاده بما يحتمِل أنه ثلاثيّ مُخفَّف، وأنّه رباعيّ مشَدَّد فإنّه رباعيّ مشَدَّد لا غير نحو: «أداد» الطعامُ و«دَوَّدَ»[1].

وكذا إذا ذكَرَ الماضي ثلاثيًا، وأعاده بما يحتمِل أنّه رباعيّ مشَـدَّد، وأنّه ثلاثيّ مخفّف بوزنٍ غير الوزن الأوّل، فإنّه رباعيّ مشَدَّد كقوله: «قَلَّبَ» الشيء ظهرَه لبطن كقَلَبَه.

(١) لم يبق في عربيتنا المعاصرة «أداد»، كما أن الفعل لم نقف عليه في الفصيح الذي بين أيدينا مما يتيسر لنا. وأما «دوّد» فمن كلام العامة في عصرنا.

فصـــل

ومن الاصطلاحات التي التزمها «المجد» أن كلّ اسم في أوّل المادة أو في أثنائها لم يقيّده، أعني لم يقل فيه بالضمّ مثلاً أو بالتحريك أو بوزن كذا فإنّ أوّله مفتوح وثانيه ساكن. فإنْ كان رباعيًا فثالثه مفتوح، إلاّ أن يمنع مانع من سكون ثاني الثلاثيّ وفتح ثالث الرباعيّ كأنْ يكون الثالث والرابع حرفي علّةٍ ساكن فإنّه يُحرَّك ثانيه بالضمّة قبل الواو، والفتحة قبل الألف، والكسرة قبل الياء. فإذا كان في ذلك كلّه لغة أخرى ذكر قيدها بعد ذلك كقوله: («صَحِبَه» كـ«سَمِعَه» صَحابَةً ويُكسَر)، فالصاد من «صَحابة» مفتوحة، ويجوز كسرها، وما سوى ذلك فيقيّد بصريح الكلام.

فإن قلت: يلزم من ملاحظة هذه القاعدة أن «القران» و«خزاعة» لحيٍّ من اليمن، و«عريان» تفتح أوائلها لأن «المجد» لم يُقيّدها. وقد نُصّ في «ضياء الحلوم»[1] على ضم الآخرَيْن، وضم الأول ظاهر.

وكذا يلزم الفتح في «إياب» بمعنى الرجوع، و«خداج»، و«قيد» الشيء. وقد نُصّ في «الضياء»[2] على كسر الآخر، وكسر الأوّل ظاهر.

قلتُ: ليس تخلّف هذه القاعدة في هذه المواضع ونحوها بأوّل وَهْم وقع في هذا «الكتاب» كما سنوضّحه في الفصل الثاني من تخلّف بعض القواعد التي صرّح بأنّه سيلتزمها ومنها:

أنّه إذا قال بالضم أو بالكسر فذلك لحركة أوّل الكلمة، وهذا دأبُ المصنّفين.

---

(١) «ضياء الحلوم» هو مختصر كتاب أبيه «نشوان» المعروف بـ«شمس العلوم» وقد طبع من الأصل جزءان نشره الجرافي سنة ١٩٢٤م وطبعت قطعتان صغيرتان منه بليدن. أما مختصره هذا المعروف بـ«ضياء الحلوم» فهو لمحمد بن نشوان بن سعيد الحميري (من علماء القرن السابع)، منه نسختان في الجامع الكبير بصنعاء ونسخ أخرى في الخزائن الأوربية. انظر «مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن».

(٢) ضياء الحلوم، وقد سبق الكلام عليه.

قال ابن الحاجب في «شافيته»[1]: ولزموا الضمَّ في المضاعف المتعدّي. يريد: ضمَّ العين[2]، فإن قال: بالتحريك أو محرَّكًا، فالمراد فتح عين الكلمة، فإنّ كرَّر الاسم نحو أن يقول: «فَجْأة» و«فُجاءة»، فالأول على الأصل بفتح الفاء وسكون العين ثم الهمزة قبل الهاء. والثاني بضمّ الفاء مع سكون العين.

فصــل

ومنها: أنّه إذا قيَّد كلمة وضبطها في أوّل المادة، أو في أثنائها، ثم أعادها بعدُ في تلك المادة بمعنًى آخر سوى فصل بينهما بكلام أم لا فإنّه يعتبر فيها التّقييد الأول كقوله: «السَلْسَل كجعفر الماء العَذْب، كالسُلاسِل بالضم».

ثم قال بعد كلام: «وغَزْوة «ذات السَلاسِل» هي وراء وادي القرى»[3]، فالسين الأولى مضمومة في الموضعين. وقد صرَّح بضمّ الموضع الثاني في «مجمع البحار»[4].

فصــل

ومنها: أن يكون الاسم بالاسم، والمصدر بالمصدر، والفعل بالفعل، فقوله: بَلِيّ» موضع «كرَضيّ»، وزنهما فعيل، فلا يُتوَهم أنه وَزَنَ «بِلَى» الاسم «برِضا» المصدر على وزن فِعَل بكسر ففتح، ولا بماضٍ على وزن «شَرِبَ». «فرَضيّ» إذا كان اسمًا لا يكون وزنه إلاّ فعيل، وقوله «صَلِيَ» النار «كَرَضِيَ» هما فِعلان بزنة «شَرِبَ».

---

(١) لم أهتدِ إليه في «شرح الشافية».

(٢) في الأصل «أ»: الفاء، وهو سهو من الناسخ.

(٣) كذا في مادة «سلل» في «القاموس».

(٤) «مجمع البحار في غرائب التنزيل ولطائف الأسرار» للشيخ محمد طاهر الصديقي الفَتَّنيّ الهنديّ، المتوفى سنة ٩٨٦هـ. وقد جعل كتابه هذا في غريب التنزيل على نحو «النهاية» لابن الأثير. انظر: «الأعلام».

فصــل

ومنها: أنّ الكلمة إذا كان فيها حرف أصلي، وهو من حروف الزيادة، وكانت رباعيّة، تجوز زيادته، فإنّه يزنها بكلمة، يقابل ذلك الحرفَ فيها حرفٌ ليس من حروف الزيادة كخِنْدِف فإنّه يزنه بزِبْرِج. وإذا كان فيها حرف مزيد، فإنّه يزنه بكلمة يقابل ذلك الحرف مثله في الزيادة.

المقصد الثاني

في ذكر عيوب وقعت في «القاموس» ووقع بعضها في غيره، فأردت بذلك الإفادة، لا انتقاص رتبته التي لم تزل في زيادة.

فصل[1]

ممّا عيب به ذكر ما ليس من لغة العرب (مُبيّن ذلك: فإنّه يذكر الحقائق الاصطلاحية المُتداولة بين أهل فنٍّ ممّا لا تعرفه العرب)[2] كقوله في العَروض ميزان الشعر، ونحو ذلك وهو كثير جدًّا. وقد يُجابُ عنه: بأنّ الحقائق الاصطلاحيّة منقولة عن معانيها اللغويّة إلى أخصّ منها كما هو معروف.

واستعمال العامّ في الخاصّ مَجاز عربيّ، ثمّ هذا اللفظ في المعنى الخاص المنقول إليه فصار حقيقةً اصطلاحيّة. فغاية ما فيه أنّه ذَكَرَه كما ذَكَر المجاز المشهور، بل ذِكرُ هذا أولى، لا سيّما وفي معرفتها[3] من الفوائد ما لا يخفى.

وأما ذكر منافع مفردات الأدوية فإن اسم الدواء عربيّ (يجب ذِكره)[4]، وذكر المنافع زيادة فائدة[5].

---

(١) كذا في «ب»، أما في «أ» فقد جاءت: وصل ممّا عيب...

(٢) ما بين القوسين من «ب»، وقد سقط من «أ».

(٣) كذا في «ب»، وأما في «أ» فقد ورد: وفي ذكر معرفتها.

(٤) كذا في «أ»، وأما في «ب» فلم يرد ذلك.

(٥) وجاء في هذا الموضع في «ب» زيادة هي:
لكن قد ينقل ما لا نعرفه كقوله (أي المجد): «الإسفَنْج عروق»، ولم يوجد ذلك في كتب الطب ولا غيرها.

ومنها: أنّه قد تختلف أقوال الأئمة في معنى كلمة فتكون من قسم المشترك، لأنّ كلّ إمامٍ يسمع منها أو أكثر، ولم يسمع الباقي[1].

فأمّا الجوهريّ وغيره فإنّه يعزو إلى كلّ إمام قوله. وأمّا «المجد» فلمّا بالغ في الاختصار حذف ذكر الأئمة.

وسَرَدَ الأقوال بياء لا بالواو، مُنبِّهًا بذلك على الخلاف، إذ لو سَرَدَها بالواو لأوهم عدم الخلاف، لكنْ ربّما يتَوهَّم من وقف عليه أنّ «المجد» تردّد في معنى الكلمة، وأنّه لم يصحّ له واحد منها. حتى لقد سمعت شيخنا ابن الطيّب ـ رحمه الله تعالى ـ في الدرس مرارًا مع تقدّمه في اللغة إذا قرّر معنى كلمة يقول: ولا معنى لتردُّد «المجد» في ذلك حيث قال: كذا أو كذا. (ولكن قول «المجد» في فصل السين من باب الميم «السَّاسَم» كعالَم شَجَر أسود أو الآبَنوس، أو الشِّيزَى، أو شَجَر يُعمَل منه القِسِيّ).

وفي «الصحاح»: السَّاسَم اسم بالفتح شَجَر أسود، وقال النمر بن تَولب[2]:

إذا شاءَ طالَعَ مسحورةً تَرَى حولها النَّبْعَ والساسَما[3]

وقال الصغانيّ في «التكملة»: الدِّينَوريّ[4]: السَّاسَم من شَجَر الجبال.

فصل

ومما عيبَ به «القاموس» تسعة أمور:

الأول: أنّه ـ رحمه الله ـ بالَغَ في الإيجاز فيه حتى ألحَقَه بالمعمَّيات والألغاز، فلا يفهم كثيرًا منه إلاّ القليل من أرباب الفطنة الوقّادة والطبيعة المنقادة.

---

(١) وجاء هنا زيادة في «ب» هي: وكلٌّ منهم مقبول الرواية.

(٢) شاعر مخضرم، عاش عمرًا طويلاً في الجاهلية، توفي نحو سنة ١٤هـ. انظر: «الأعلام».

(٣) البيت في «اللسان» (سسم).

(٤) في كتاب «النبات».

الثاني: أنّه تفرّدَ بما لم نقف في كتب الأئمة المعتبرة عليه مع كثرة البحث عنه كقوله: «اللحوح، بالضمّ ما يشبه خبز القطائف، يؤكَل باللبن يُعمَل باليمن»، وقوله: «كَوْكَبان: حِصن باليمن رُصِّع داخله بالياقوت، فكان يلمع كالكوكب».

«فاللُّحوح» بهذا المعنى، وترصيع «كوكبان» بالياقوت لا ندري من أين جاء به، لكنّه إمام عَدْل لم نبلغ رُتبته في الاطّلاع، ولسنا نظنّ به أنّه حاطب ليل. إلا أنّ مثل هذا لا يقع في «الصحاح».

الثالث: أنه رُبّما فسّرَ اللفظ المعرّب بالأعجميّ لا سيّما في النسخة الأولى التي لم تُهذَّب كقوله:

«القَنْدَفير» كزَنْجَبيل معرَّب «كنده فير»[1] ولم يزدْ على ذلك.

الرابع: أنّه يرمز بالميم عن لفظ معروف فيقول عند ذكر كثير ممّا لا يعرفه أكثر الناس من النبات والحيوان: معروف، ولا يصفه بما يُحصِّله في الأذهان.

الخامس: أنه يفسّر الغريب بلفظٍ أغربَ منه أو مثله. ثم يفسّر الأغرب بذلك الغريب فيقع الدور، ولا نفيد شيئًا كقوله: الخِمار النصيف، ثم يفسّر النصيف بالخمار كتفسيره الدرهم بأوزانٍ تتوقف معرفتها على معرفته. وهذا العيب ليس مختصًّا، بل هو موجود في «الصِّحاح» وغيره.

السادس: أنه خلط المجاز المشهور عند العرب بالحقيقة، ولم يبيّن ذلك، وكذا فَعَلَ الجوهريّ، فإنهما ذكرا لليَدِ وغيرها معاني ليست كلّها حقيقة، فخَلْطُ المجاز بالحقيقة كثير جدًّا في «الكتابين» ولم يختصّ هذا العيب «بالقاموس».

وتخليص المجاز من الحقيقة هو الذي يَسِم المصنِّفين بالعِيِّ والإعياء حقيقةً. ولا نعلم أحدًا خلَّص كلاًّ منهما عن الآخر، إلاّ «الزمخشريّ» في «الأساس»، وتَبِعَه شيخنا «البدر»[2] ـ مدَّ الله أيّامه ـ ملخِّصًا «للأساس» بكتاب

---

(١) كذا في «القاموس».

(٢) هو محمد بن اسماعيل بن صلاح بدر الدين، المتوفى سنة ١١٨٢هـ. انظر: مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن. ص ٦٣ (الطبعة الأولى).

سمّاه «الإحراز»[1].

وأمّا قول السيّد العلاّمة عبدالله بن علي الوزير[2] ـ رحمهما الله تعالى ـ، ومن خطّه نقلتُ:

«لَمجْد الدين» في «القاموس» مَجْدٌ ... وفَخْرٌ لا يُوازيهِ مُوازي
أَصَحُّ من «الصِحاح» بغير شكٍّ ... وإنْ خَلَطَ الحقيقةَ بالمجاز

فوَهَمَ من طريقَين: الأولى تُوهم اختصاص «القاموس» بعيب خَلْط الحقيقة بالمجاز، وقد عرفتَ أنه غير مختص به. وقد يقال: إنّه لم يَخصَّ فيه خَلْط الحقيقة بالمجاز، وكأنّه قال: وإنْ خَلَطَ الحقيقة بالمجاز «كالصحاح». ولو قال: وإن خَلَطا، بألف التثنية لما ورد عليه ذلك. لكنّي رأيت بخطّه جوابًا عن سؤالٍ يقضي بأنه يرى أنّ «الصحاح» لم يَخلط الحقيقة بالمجاز، وهو وهم فاحش.

الطريق الثانية: دعوَى أنّه أصحّ من «الصحاح» وما كفاه ذلك حتى قال بغير شكّ: وقد عرفت مما تقدّم بطلان هذه الدعوى. فليته اكتفى بدَعوَى تساويهما في الصيحة، وقد طارت هذه الدعوى كلَّ مطار، حتى رَوَى «السيوطيّ» في «المزهر»[3] لبعضهم:

مُذ مدَّ «مجد الدين» في أيّامه ... من فيض أبحُر علمه «القاموسا»
ذَهَبَت «صحاح» «الجوهريّ» كأنها ... سِحرُ المدائن حين ألقى مُوسَى

السابع: أنّ الاصطلاحات التي ذكرها في صدر «كتابه» التي عرفنا بالتتبُّع أنّه التزمها رُبّما تخلّف في مواضع قليلة: وذلك بسهو منه ـ رحمه الله تعالى ـ كما ذكرناه في الفصل الرابع من المقصد الأوّل. وأعجب من هذا كلّه أنه قال في الخُطبة عند ذكر أحسَن ما اختص به هذا «الكتاب» ما لفظه:

---

(1) هو «الاحراز بما في «أساس البلاغة» للزمخشري من كناية ومجاز»، انظر قائمة مؤلّفات محمد بن اسماعيل الأمير في بحث كتبه الأستاذ عبدالله الحبشي في مجلة «الأكليل» العدد الثاني من السنة الأولى سنة ١٤٠٠هـ ص ١٤٨.

(2) المتوفى سنة ١١٤٧هـ. انظر ترجمته ومصادره في «مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن، ط الأولى» ص ٣٤٤.

(3) انظر: المزهر ١/١٠٢ ـ ١٠٣.

ومنها: «أنّي لا أذكر ما جاء من جمع فاعل المعتل العين على «فَعَلة» إلاّ أن يصحّ منه كجَوَلَة وخَوَلَة. وأمّا ما جاء منه معتلاً كباعَة وسادَة فلا أذكره لاطّراده» انتهى. وما أحسَن ما قال لو طابَقَ هذا القول منه الفَعال، لكننا تتبَّعنا ذلك فوجدنا الأمر بالعكس ممّا قاله، فلم يذكر «جَوَلَة» و«خَوَلَة» وذَكَرَ «باعَة» و«سادَة» ونظائرهما، فجلَّ من لا عيبَ فيه وعلا.

الثامن: أنّه قال «المجد» ـ رحمه الله ـ: «ودارات العرب تنيف على مِئة وعشر لم تجتمع لغيري ولله الحمد».

ثمَّ سَرَدها فراجعت جزءًا من أصله أعني «العُباب» من نسخة جَرَى عليها قلم مؤلّفها ثم قلم «المجد» ـ رحمه الله ـ فرأيت تلك الدارات جميعها معدودة في «العباب». وقد سها «المجد» عن سبع دارات فأهملها عند النسخ ولكنّه زاد في الهامش سبع دارات، فزادها في «القاموس. ولا أدري هل زادها من «المجمَل» أو من غيره: فلو عدَّ ما في «العباب» وذلك مئة دارة ونيّف، ثم يقول: وقد وقَفتُ على سبع دارات غير ذلك ولله الحمد، لكان أولَى[1]. والدارات التي سها عن نقلها هي دارة أجماد، والذئب، والذئبان، وغور، ومحلف، والمُرْد، وموقوع، ثم ظاهر ما في خطبة «القاموس» أنه ألَمَّ بجمع معانٍ أصلية بعبارة وجيزة وزاد عليها. فانظر ما أحمله في هذا الموضع وقِس عليه غيره.

قال في «العباب»: وأما دارة بغير إضافة في قول خلف الأحمر[2]:

«دُوَيرات برد بين بابٍ ودارة»

ودارة ابن العَمَرَّد، ودارة نَجران، ودارة الكلبيّ، ودارة العبد، ودارةالمقطع، فهذه ليست من دارات العرب، وإنّما هي دورهم التي تختصّ بهم، وهذه أسامي أصحاب الدور. ودارات العرب مضافة إلى جبالٍ ومياهٍ وأمكنة.

ويقال في الفَرَس ثماني عشرةَ دائرة، منها ما يُكرَه وهي: الهقْعة، وهي

(١) كذا في «القاموس».

(٢) خلف الأحمر، راوية، عالم بالأدب، شاعر، توفي سنة ١٨٠هـ. انظر: «الأعلام».

التي تكون في عُرض زَوْره، ويقال: أبقَى الخيل المهقوع، ودائرة القالع، وهي التي تكون تحت اللِّبْد، ودائرة الناخس، وهي التي تكون تحت الجاعرتَيْن إلى الفائلَيْن، ودائرة اللَّطاة في وَسَط وَجْهه، وليست تُكرَه إذا كانت واحدة، فإذا كانت هناك دائرتان قالوا: فَرَسٌ نطيح، وذلك مكروه، وما سِوَى هذه لا يُكرَه»، انتهى.

ولا ريبَ أن «المجد» ذكر بعض هذه الزيادة مفرَّقة.

التاسع: ما ذكرناه في الفصل الرابع من هذا المقصد.

خاتمة

في بيان ما تعرَف به النسخة الأولى من النسخة الأخرى المهذَّبة، وفي بيان أن «القاموس» والنهاية غير كافيَين لطالب اللغة وإن ظنّ ذلك كثير من الناس.

فصل

إعلمْ أن «المجد» ـ رحمه الله ـ ألّف «قاموسه» قبل خروجه إلى اليمن، وذكر أنّه أكمَلَه بمنزله على «الصفا» بمكة المشرّفة تُجاه الكعبة المعظّمة. ثم خرج به إلى اليمن، وكان وصوله إلى عَدَن في سنة [1] فتلقّاه بالإكرام الملك الأشرف اسماعيل بن العبّاس الغسّاني، وبالغ في إكرامه حين خَرَج إلى عَدَن، وفي طريقه حتى وصل إليه ثم استقرّ بزَبيد فهذّب «القاموس»، وزاد فيه فوائد جمّة. فالنسخة المهذّبة أحسن من الأولى، لكنْ لا يعرف الأولى من الأخرى إلاّ الآحاد. فلا بدّ أن نذكر شيئًا من المواضع التي زادها في النسخة اليمانيّة ليعرفَها ويميّزها عن الأولى كلُّ مَن أراد ذلك، فمنها:

أنّ في «اليمانية» زيادة كثير في «الخطبة» قرّض فيها الملك الأشرف الغسّاني. ومن جملة التقريض أبيات سينيّة مطلعها:

مَوْلَى ملوكِ الأرض في وجهه   مِقياسُ نورٍ أيّما مِقياس[2]

وقد يكتب بعض النسّاخ هذه الزيادة في النسخة الأولى، فلا تحكُمْ بأنّها اليمانية بمجرّد هذه الزيادة، بل راجِعْ بقيّة ما نذكره أو أكثره.

ومنها: أنه يزن في «الأخرى» بـ«شدّاد» ما كان يزنه في «الأولى» بـ«كَتّان» بتاء مثنّاة من فوق بعد الكاف، آخره نون. ولعلّه إنما فَعَلَ ذلك خيفة أن يلقّبه بـ«كتاب» مخفّفًا، آخره موحّدة لأنّه يزِن به نحو قوله...[3].

(١) بياض في النسختين.

(٢) الأول من سبعة أبيات في «خطبة القاموس».

(٣) كذا في «القاموس».

ومنها: في مادة «كَوْكَب»، قال في «الشيرازية»[1]: «كَوْكَبان» حصن باليمن رُصِّعَ داخله بالياقوت فكان يلمَع كالكوكب. (وحَذَفَ في «اليمانية» رُصِّعَ داخله إلى آخره)[2].

ومنها: في «س ذ ج» قال في «الأخرى»: الساذَج أوراق وقُضبان تقوم على وجه الماء من غير تعلُّق بأصل، نافع لأورام العين، معرَّب «شاذهْ»[3]. وفي «الأولى»: الساذَج معرَّب شاده.

ومنها: في «الأخرى» في «س ف ن ج»: الإسْفَنْج عروق شَجَر، نافعٌ في القروح العَفِنة، وفي «الأولى» لم يذكر هذه المادة.

ومنها: في «الأخرى» في «س ف ذ ج» الإسفيذاج» بالكسر، رماد الرصاص والآنُك، والآنُك إذا شدّد عليه الحريق صار إسرَنْجًا، يلطُفُ حلاً[4]، معرَّب، وفي «الأولى» الإسفيذاج معرَّب.

ومنها: في «س م ط» في «الأولى»: والمُسَمَّط»[5] من الشعر أبيات تجمعُها قافية واحدة، وزاد في «الأخرى»: كقول امرئ القيس:

ومستلئم كشَّفْتُ بالرمح ذَيْلَهُ أقمتُ بعَضْبٍ ذي سَفَاسِقَ مَيْلَهُ
فُجِعْتُ به في ملتَقَى الحيِّ خَيْلَهُ تَرَكْتُ عِتاقَ الطيرِ تحمِلُ حَوْلَهُ
كأَنَّ على أثوابِهِ نَضْحَ جِرْيالِ

ومنها: في «الأولى» في «زرع» والزُرعة، بالضمّ، البَذْر، وفي «الأخرى» بعد لفظ «البذر»: وبلا لام اسم، وسمَّوا كزُبَيْر، وصِحاب، وعُثمان[6].

ومنها: في «ذ ر ع» زاد في الأخرى زيادات واسعة، فمنه في صدر المادة الذِراع، بالكسر، من طَرَف المِرْفَق إلى طَرَف الإصْبع الوُسْطَى والساعد،

---

(١) كذا في «كوكب» من «القاموس».
(٢) سقط ما بين القوسين من «أ».
(٣) كذا في «القاموس».
(٤) كذا في «القاموس».
(٥) في «القاموس»: لامرىء القيس أو غيره. ولم أجده في الديوان.
(٦) كذا في «زرع» في «القاموس».

(والجمع أذرع، وفي «الأولى» فصل الذال: ذراع اليد)[1] وقد يُذَكَّر الجمع أذرُع وذُرعان.

ومنها في «ص ص هـ» كتب المادة بالحمرة ما لفظه «أصبهان» في «أ ص ص»، ثم قال في «أ ص ص» ومنها «أصبهان» أصله «أصتبهان» سَمِنَتْ المليحة، سُمِّيَتْ لِحُسْن هوائها وعذوبة مائها وكثرة فواكهها فخُفِّفَتْ، والصواب أنها أعجمية.

وقد تُكسَر همزتُها، وقد تُبْدَل «باؤها فاءً، وأصلها إسباهان، أي الأجناد لأنهم سكّانها، ولأنّه لما دعاهم نُمرود لمحاربة مَن في السماء كتبوا في جوابه، أسباه آن نَه كِه بأخداجَنْك كنُنَدْ، أي هذا الجند ليس ممَّن يُحارب الله، أو مِن أصبْ. وفي النسخة «الأولى» أصبهان أصله: أصت بهان فخُفِّفَت، انتهى[2].

ومنها: في «ب ر ك» قال في «الأولى»: و«بَرْكُ الغِماد»[3]، بالكسر ويُفتَح، موضع باليمن، أو وراء مكّة بخمس ليال، أو أقصى معمور في الأرض.

و«بَرْك»، بالفتح، موضع ويُحرَّك وبالكسر موضع بين مكّة وزَبيد، وماء لبني عُقَيل بنَجْد. وفي «الأخرى» ما لفظه: و«بَرْك الغِماد» بالكسر ويُفتَح، موضع بين مكّة وزَبيد، وماء لبني عُقَيل بنَجْد.

ومنها في «خ ض ع» في «اليمانية»، و«الخَيْضَعة» اختلاف الأصوات في الحرب والغُبار والمعركة، انتهى، ولم يذكر «الخيضعة» في الأولى.

ومنها: في «درع» زاد في «الأخرى» ثلاثة معانٍ: الأوّل: ذِراع العامل، وهو صدر القناة. الثاني: التذريع في الشيء، هو تحريك اليَدَين. الثالث: يقال: ذَرَّعَ البشير، إذا أَوْمَأ بيده[4].

هذا معنى ما زاده في «ذرع»، ومحلات الاختلاف كثيرة، لكن فيما ذكرناه كفاية.

---

(١) سقط ما بين القوسين من «أ».

(٢) كذا في «أصبهان» في «القاموس».

(٣) كذا في «القاموس».

(٤) كذا في «القاموس».

فصـــل

قد عَرفْتَ فيما أسلفناه أنّ تلقّي الناس «للقاموس» سَلَفًا عن خَلَف وتَرك ما عداه من كتب اللغة تقليد لا يليق بنَبيه. والذي يحسُن بمن أراد اللغة أن يشتغل «بالصحاح» و«تكملته» للصغانيّ، فإنّ فيهما من اللغة أكثر ممّا في «القاموس» بعبارةٍ واضحة وشواهد غريبة، يميّز بها غيرُ المقلّد صحيح الأقوال عن ضعيفها. ويضمّ إلى ذلك من المختصرات مثل «فقه اللغة» للثعالبيّ، أو «كفاية المتحفِّظ»[1] أو نظمها، فإنّ هذه المُختصرات تجمع في الباب الواحد ما هو مُفرّق في «المطوّلات» لأنّ «المطوّلات» مرتّبة على حروف المعجم بحيث يتعذّر أو يتعَسَّر استخراج جميع ذلك الباب أو أكثره من «المطوّلات»، نحو: أن تُريد أسماء أجزاء الرمح جميعها فإنّك تجدُه في بابٍ واحد من نظم «الكفاية» قال:

والثعلبُ الداخلُ في السِنانِ   من الرماحِ يا أخا البيان
من تحتِه إلى ذراعين وقِفْ   قل، عاملٌ فَرْدُ عواملٍ وُصِفْ
عاليةٌ مرْدٌ إلى المنتصفِ   والجمعُ من ذاكَ عَوالٍ فاعرفِ
وليس بعد النِصفِ إلاّ السافلَهْ   إلى انتهاء الزُجِّ فاشكُرْ قائِلَهْ

وبعد ذلك فإنّه لا يستَغنَى عن «القاموس» لما فيه من الزيادات النفيسة التي لا توجد في سواه منها ذكر رجال الحديث وغيرهم مع ضبطهم. ومنها تخليص الواو من الياء، ومنها زيادات لا توجد في «الصحاح» و«تكملته»، وإن كانت يسيرة كدارات[2] العرب.

هذا ولا بدّ له في غريب الكتاب والسُّنّة من «مجمع البحار»[3]، فإنّه أنفس كتابٍ أُلِّفَ في بابه. وأما ما يظنّه الناس من أن «القاموس» و«النهاية»[4]

---

(١) «كفاية المتحفظ» لابن الأجدابي، مطبوع.
«وابن الأجدابي» هو ابراهيم بن اسماعيل... اللوّاتي الأجدابي، أبو اسحاق، توفي في نحو سنة ٤٧٠هـ. انظر «الأعلام».

(٢) في «ب»: كدارة.

(٣) سقط من «أ» وقد سبق التعريف به.

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير، طبع غير مرّة.

كافيان في اللغة وفي «الغريبين» فرأيٌ فائل، وتقليد لا يرتضيه الأماثل، وإن كان فيهما الكثير الطيّب.

وهذا آخر ما أردنا تحريره، ولله الحمدُ، فنسأله أن يساعحنا فيما طغَى به القلم، وزلَّتْ به القَدَم وكان تمامه بعد ظهر الخميس لعَشْرٍ بقينَ من مُحرَّم الحرام سنة إحدَى وثمانين ومئة وألف[1].

[1] وقد جاء في هامش آخره بعد التاريخ المثبت، ما عبارته: «وكان الفراغ من رقمه صبح الأحد لثمان بقين من جمادى الآخرة سنة. . . .

نسخة (ب)[1]

المقصد الأول

هذا المقصد هو زبدة هذه القواعد، والموجب لتحرير هذه الفوائد، نذكر فيه قواعد إذا أتقنها الناظر لم يَحتَج في «القاموس» إلى شَكْل ما أشكَلَ وما لم يُشكَل، لكن ذلك يطّرد في النسخة الأخيرة المهذّبة إلاّ نادرًا سها عنه «المجد»[2].

وأمّا الأولى فقد يتخلّف بعض هذه القواعد، ويقبحُ بالعاقل أن لا يكون هذا المقصد مع قلّته على ذكرٍ منه، فإنّه إذا جهله احتاج إلى تقليد أقلام النسّاخ في الشكل مع جهل أكثرهم، وكَفَى بذلك عيبًا. أو إلى بحث في كتب اللغة يستغرق عليه وقتًا طويلاً، وقلَّ من يتأهّل لذلك.

فصــل

إعلم أن «القاموس» وشِبْهه لا ينتفع بـه النفعَ التـامَّ مَن لم يُتقن هذا المقصد إلاّ إذا كان متقنًا للصرف، والأصول، والبيان، ويَتَمرَّن عليها، لأن مؤلّفه قد يُهمل بعض المشتقات القياسية كالمِكنَسة بكسر الميم من الآلة، وكثيرًا من أسماء الزمان والمكان. ولأنّه كغيره ممّن تقدّمه يُلاحَظ في عباراته تراكيب لها

(١) كنت قد أشرت في هذا الموضع من نسخة «أ» إلى أني سأثبت هذا المقصد الأوّل من نسخة «ب» بعد الانتهاء من «الكتاب»، وذلك لأن مادة هذا المقصد تختلف في أصلها وترتيبها عنها في نسخة «أ» التي استقرّ الرأي إلى أنّها النسخة القديمة التي بَنَى عليها المؤلّف نسخة (ب) التي جاءت بعدها فأصلَحَ وغيَّرَ، وقدَّم وأخَّر. من هنا كان من الخير أن يفرد لهذا المقصد الذي اتّضح فيه صنع المؤلف في تغييره وتهذيبه مكان خاص.

(٢) أقول: الذي تقدم ذكره كان ديباجة المقصد الأول، وهو موجود في النسختين، فأما ما بعده فهو شيء آخر رأينا أن نثبته وحده لأنه كما أشرنا غير المقصد الأوّل في (أ).

مدلولات مدوّنة في الأصول والبيان كقوله: رَهِبَ كعَلِمَ رَهْبَةً ورَهَبا، بالفتح وبالضمّ وبالتحريك. وقد عُلِمَ في الأصول أنّه القيد إذا لم تقم قرينة على رجوعه إلى جميع الجمل المتقدمة عاد إلى الأخيرة فقط.

لكن المجد يَطّرد[1] هذه القاعدة في الجمل والمفردات فتعود القيود الثلاثة إلى «رَهَبِ»[2] فقط. ولأنّ المفردات والجموع والمصادر والأفعال القياسيّة إلاّ نادرًا، لأنّ القياس يُعرَف وزنه من الصرف كقولك: هو حاسِدٌ من «حُسَّد»، وحَسُود من «حُسُد»، الأوّل بشدّ العين المهملة مع ضمّ أوّله، لأنّه قياس جمع فاعِل الصفة، و«حُسُد» الثاني بضمّتين مخفّفًا لأنه قياس جمع فَعول الصفة نحو: صَبور على «صُبُر».

ومثل هذه القواعد رُبَّما يَغفَل عنها متقن هذه العلوم عند قراءة «القاموس» بلا تأمُّل فضلاً عمَّن لا يكون متقنًا.

فلنذكر قواعدَ، وإنْ قلَّت سَهُل على المبتدئ إتقانُها، وإذا كانت حاضرةً في ذهن الناظر استَغْنَى بها عن شكل «القاموس» بأقلام النسّاخ.

وأمّا ما سُمِعَ من غير القياس فإنّ «المجد» يقيّد أكثره بصريح[3] الكلام. ويقيِّد بعضه بقواعد التزمَها، وقد التَزَمَ كثيرًا منها غيره من أهل اللغة في كتبهم. لكنّه لم يُنبِّه عليها أحد منهم في مقدمة كتابه. إلاّ أنّ «المجد» ذكر في ديباجة «قاموسه» بعض القواعد التي اصطَلَحَ عليها هو لا غيره. وكان الأولى ذكر جميعها لأن مجرّد اصطلاح لا يرجع إلى قانون الصرف والمعاني والأصول، ولا يعرفه بالتتبّع إلاّ أفراد من الناس. وبعضها: وإن كان ممّا يستفاد من التراكيب لغةً لكنّه قد يَغفَل عنه، كما ذكرنا المتقن لهذه العلوم في فصل أوّل.

ثم القواعد التي ترجع إلى قوانين النحو والبيان والأصول في فصلٍ ثانٍ. ثم القواعد التي ترجع إلى قوانين الصرف في فصل ثالث.

---

(١) كذا ورد في الأصل (ب)، والصواب: . . . ولكن «المجد» تطرِّد لديه هذه القاعدة. . . أقول: لعل ذلك من الناسخ.

(٢) في الأصل «إلى رهبًا» على الحكاية.

(٣) في الأصل: بطريح.

فصــل

أمّا القواعد التي لا ترجع إلى شيء من قوانين العلوم فمنها ما ذكره في صدر «القاموس» ممّا يتعلّق بالأفعال المجرَّدة عن الحروف الزائدة التي يجمعها قولك «سألتمونيها».

وحاصل ما ذكره مع زياداته لأجل الإيضاح أن أبنية الماضي الثلاثي ثلاثة: «فَعَل» بفتح الفاء مثلّثة العين. والرباعي بناء واحد لا يحتاج إلى تقييده، إذ لا يلتبس بغيره نحو: دَحْرَجت في المتعدّي، بفتح الدال وسكون الحاء وفتح الراء آخره جيم، ومثله «دَرْبَجَ» في اللازم بدال وراء مهملتين فراءٌ موحّدة فجيم، إذا طَأْطَأَ الرجل رأسه وسط ظهره.

وأمّا الثلاثيّ إذا كانت أوزانه متعدّدة يلتبس بعضها ببعض، التزم «المجد» في تقييده اصطلاحًا وهو أنه إذا ذكر في أوّل المادة أو في أثنائها فعلاً ماضيًا، ولم يذكر معه المضارع، ولم يزنه بفعل مشهور، أو ذكر مصدرًا مطلقًا عن التقييد. أعني لا يقول بعده بالضمّ أو بالتحريك مثلاً، أو بزنة كذا فإنه يكون الماضي في جميع ذلك.

والمضارع والأمر على مثال «كَتَبَ» بفتح العين في الماضي، وضمّها في المضارع والأمر.

وأمّا المصدر والوصف فإنّه يُصرِّح بهما، وكذا التعدّي واللزوم، فإنّه يذكر مفعول المتعدّي ضميرًا يميّزه عن الفعل اللازم. وهذا لو جمع بين الماضي بلا آتٍ[1]، والمصدر بلا قيد فإن الفعل على مثال «كَتَبَ» أيضًا.

واعلمْ أنّ «المجد» ـ رحمه الله ـ قَيَّدَ اطّراد هذه القاعدة في «قاموسه» بعدَم المانع.

وقد أَلَّف في ذلك الشيخ محمد بن يوسف الدمياطيّ[2] رسالة سمّاها «الزاهر اليانع في قول صاحب القاموس بلا مانع»، ولم أقف عليها. والحاصل أن

---

(١) في الأصل: آتي.

(٢) فقيه حنفي، مصري، توفي سنة ١٠١٤هـ انظر خلاصة الأثر ٤/٢٧٠ ـ ٢٧١.

قوله «لا مانع» يريد من ضمّ عين المضارع والأمر، فإنْ وُجِدَ المانع فلا يخلو إمّا أن تكون عين المضارع مفتوحة أو مكسورة سَماعًا لا قياسًا فيقيّدهما بصريح الكلام.

أو تكون مكسورة قياسًا فيُطلقه ويجعل وجود المانع، وهو قياسيُّ الكسر كالقيد له، وذلك في أربعة مواضع:

الأول: إذا كانت فاؤه واوًا نحو: وَرَدَ فيطّرد فيه كسر العين إنْ لم تكن العين أو اللام حرف حَلْق. أمّا إذا كانت إحداهما حرف حَلْق فتارةً يكون مكسور العين، وتارةً مفتوحها فيقيد مفتوح العين منه بصريح الكلام نحو: وَهَبَ يَهَبُ، فإنّه يقول مثلاً: وَهَبَه كوَدَعَه، ثم يقول: وَدَعَه كوَضَعَه، ثم يقول: وضعه يضعه بفتح ضادهما، ولا يترك منه إلاّ قيد المشهور نحو: وَقَعَ.

وأما مكسور العين منه نحو: وَعَدَ فيُطلقه لِما مَرَّ.

الثاني: إذا كانت عينه ياءً نحو: باع يبيع.

الثالث: إذا كانت لامه ياءً نحو: رَمَى يرمي.

الرابع: إذا كان مضاعَفًا لازمًا غير متعدٍّ نحو: جَنَّ يجِنّ، أي استَطرَبَ، إذا عرفت ذلك علمت أنّ المضارع بالكسر لا غير في قول «المجد» في فصل الواو من باب الباء الموحَّدة:

الوَثْبُ: الظَّفْر، وإن ذُكِرَ المصدر مطلقًا، فلولا قوله: «ولا مانع» لحَكَمنا أنّه من باب «كَتَب»، لكن مَنَع من ذلك كون فائه واوًا. وكذا قوله في فصل الفاء من باب الهمزة: «الفَيْءُ» ما كان شمسًا فيَنسَخُه الظِلُّ فهو من باب «ضَرَبَ» لا من باب «كَتَبَ» للمانع، وقِسْ على ذلك غيره.

تنبيــه

قد علمتَ مّما ذكرنا أنّ «المجد» ـ رحمه الله تعالى ـ إذا ذكر الماضي مع الآتي، والمصدر مقيّدًا، أو جَمَعَ بينهما مع ذلك، فالفعل على مثال «ضَرَبَ» في الماضي والمضارع والأمر.

فائـــدة

قال التبريزيّ في «تهذيب إصـلاح المنطق»[1]: ليس في الكـلام «فَعِلَ» بكسر العين «يفعُل» بضمّها إلاّ «فَضِلَ» «يَفْضُلُ» في الصحيح، و«مِتَّ» «تموتُ» و«دِمْتَ» «تدوم» بكسر الميم والدال في المعتلّ في لغة.

وقـال النجيرميّ[2] في «فـوائده»: «قـال الأصمعيّ[3]: ليس في كـلام العرب «فَعُلَ» بضمّ العين «يفعَلُ» بفتحها غير «كُدْتُ» بضم الكاف «أكادُ».

[و] قال الأصمعيّ: ليس في الفعل ما يُصَغَّر غير قولهم: ما أُمَيْلِحَ زيدًا، وما أُحيسِنَه، وهذا يدخل في كتاب «ليس» وسنذكر منه في هذا «المقصد» كثيرًا فتَنَبَّهْ له.

وأبنية الفعل المزيد، والمشهـور منها خمسـة وعشرون يعرفهـا المبتدئ في الصَّرْف، ولا حاجة لنا هنا إلى ذكرها، إذ ليس شيء منها يلتبس بغيره.

فائـــدة

إعلمْ أنّ أوزان المزيد من الأفعال لا يجوز اشتقاقها من كل مصدر، بل لا بدّ من سماعها، فإذا ذكر أئمّة اللغة فعلاً ثلاثيًا أو مصدرًا فإنّهم يذكرون عنده جميع ما بلغهم من مزيد، فليس لك أن تشتقّ من «نَصَرَ» «أنصَرَ»، كما تشتقّ من «سَمِعَ» «أسمَعَ».

واعلمْ أنّ مـا سُمِعَ من المـزيد في معنًى من المعـاني فلا يجـوز لك أن تستعمله في معنًى آخر إنْ لم يُسمَع فيه، فلا تقـول: أن أشكِلْ علـيَّ الأمرَ، وأقفَلتُ الباب [كذا][4] لتعدّيه كما تقول: «أخرَجَ» للتعدية.

---

(١) في الأصـل «ب»: اصطلاح: و«إصـلاح المنطق» لابن السكيت، وأمـا «تهذيبـه» فللخـطيب التبريزي، أبو زكريا يحيى بن علي المتوفى سنة ٥٠٢هـ. انظر: «الأعلام».

(٢) هو ابراهيم بن عمر. المتوفى سنة ٣٥٥هـ. انظر: «الأعلام».

(٣) هذا ما رأيت، والأصل: فالأصمعي...

(٤) أقول: كذا ورد في الأصل، وما أظن المؤلف أراد هذا، ذلك أن تعدية الثلاثي بالهمزة في «أقفَلَ» للباب معروفة مشهورة. ومن أجل ذلك لا بد أن يكون هذا من غلط الناسخ.

قال الرضيّ: «بل لا بدَّ من سماع اللفظ المعيَّن في المعنى المعيَّن»[1]. وقد تقرَّرَ أنّه لا قياس في اللغة فاحفظْه، فكثيرًا ما يَقع فيه التخليط.

ومنها: ما التزَمَه «المجد» في «القاموس» من اصطلاحاته التي لم ينبِّه عليها في ديباجة كتابه، مع أنها لا ترجع إلى قانون صرف ولا غيره، وهي كثيرة فمنها:

أنّه إذا أُطلق الاسم فإنّ أوّله مفتوح وثانيه ساكن، فإنْ كان أوّله وثانيه مفتوحين فإنه يقيّده بقوله: «محرَّكاً أو يُحرَّك أو بالتحريك» اذا لم تكن فتحة الثاني لمجانسة ألفٍ بعدَها. أمّا اذا كانت المجانسة فلا تحتاج إلى التقييد، إذ لا يكون قبل الألف إلاَّ مفتوحاً.

فإن كان الأوّل أو الثاني مضموماً أو مكسوراً [كان] وزنه باسمٍ آخر كما سيأتي في الفصل الذي بعد هذا.

ومنها أنّ الاسم اذا كان مكسور الأول ساكن الثاني، وفيه لغة أخرى بفتح الأول والثاني، فإنه يقول فيه: بالكسر والتحريك. يشير بقوله: «بالكسر» إلى اللغة الأولى، وبقوله: «والتحريك» الى اللغة[2] الثانية. وكثيراً ما يخفى ذلك على كثير كقوله: «الشِبْه» بالكسر والتحريك «المِثْل»، وكذا إن قال: «بالضمّ والتحريك» كقوله:

«العرب»، بالضمّ وبالتحريك، وكذا «العُجْم» بالضمّ وبالتحريك.

ومنها أنه اذا قال: «بالضمّ أو بالكسر» فذلك قيْد لأوّل الاسم، ولا يقول: بالفتح لِما عَرَفتَ أنه يُطلق ما كان مفتوح الأوّل ساكن الثاني كما مرَّ. ومنها أنّه اذا ذكَرَ الماضي المُدغَم، ثمَّ أعاده بفكّ إدغامه، فهما على وزن «فَعَلَ» بفتحتين كقوله: «أضَلَّ[3] فلانٌ البعيرَ والفَرَسَ كضَلَلهما[4]. ثمّ إن ذَكَرَ الآتي

---

(١) يريد في «شرح الشافية».

(٢) وفي الأصل: إلى الثانية.

(٣) كذا في «القاموس»، وأما في الأصل: «ضلَّ فلان الفرس والبعير».

(٤) هذا في الأصل، وهو ما أراده «المجد»، غير أن الذي في «القاموس» في النسخة المطبوعة هو: كضَلَّهما.

أقول: ورد هذا في «المقصد الأول» من نسخة «أ».

فكما تقدّم يكونان من باب «ضرب»، إن لم يمنع مانع كما مرَّ.

ومنها أنّه إذا ذَكَرَ الماضي وأعاده بواو العطف، فالأول على مثال «كَتَبَ»، والثاني على مثال «سَمِعَ»، فإن اتّحَدَ مُضارعهما بيَّنَه كقوله: وَدَدْته ووَدِدْتُه أَوَدُّه فيهما، وليس ذكر المضارع هنا ليكون أحدهما من باب «ضَرَبَ»، بل ذكَرَه لنُكْتةِ اتّحاد مضارعهما.

ومنها أنّه إذا ذَكَرَ الآتي بواو العطف نحو أن يقول: يَخطِرُ ويَخطُرُ[1]، فأحدُهما على مثال «ضَرَبَ»، والآخر على مثال «كَتَبَ».

ومنها أنّه إذا ذَكَرَ الماضي ثلاثيًا، وأعاده بواو العطف بحيث يَحتَمِلُ أنّه ثلاثيّ مخفّف، وأنّه رُباعيٌّ مُشَدَّد، فإنّه رُباعيٌّ مُشَدَّد نحو: دادَ الطعامُ ودوَّدَ[2].

ومنها: أنّه إذا ذَكَرَ الاسم نحو: فَجْأة وفُجاءة[3]: فالأوّل على الأصل كما مرَّ من أنّه إذا أطلَقَ الاسم فهو بفتح أوّله وسكون ثانيه، والثاني بضمّ أوّله لكنّه ممدود، وكان عليه أن يُنَبِّه على المدّ، فإن الأول بالكسر بيَّنه.

ومنها: أنّه إذا قيَّدَ كلمةً وضَبَطَها في أوّل المادة أو في أثنائها وأعادها في تلك المادة لمعنًى آخر، ولو فَصَل بكلام كثير بينهما، فإنه يعتَبِر فيها الضبط الأول كقوله: السَّلْسَل كجَعْفَر الماء العَذْب كالسُّلاسِل، بالضمّ.

ثمّ قال بعد كلام طويل: وغَزْوَة «ذات السُّلاسل» هي وراء وادي القُرى[4]، فالسين الأولى[5] مضمومة في الموضعين.

وقد صَرَّح في «مجمع البحار»[6] بالضمّ في الموضع الثاني.

---

(١) وَرَد هذا في «المقصد الأوّل» في غير هذا الموضع من النسخة «أ».
(٢) ورد هذا أيضًا في «المقصد الأوّل» في غير هذا الموضع من النسخة «أ».
(٣) وكذلك ورد هذا في «المقصد الأوّل» في غير هذا الموضع من النسخة (أ).
(٤) وهذه أيضًا مما ورد في «المقصد الأوّل» في غير هذا الموضع من النسخة (أ).
(٥) في الأصل (ب): الأول.
(٦) جاء هذا في «المقصد الأول» في نسخة «أ» في غير هذا الموضع.

ومنها أنّه يزن الاسم بالاسم، والمصدر بالمصدر، والفعل بالفعل، فقوله: بَلِيّ موضع، كرَضي وزنها «فعيل»، فلا يُتَوَهَّم أنه وَزْن بِلى الاسم بِرِضَى المصدر مقصورًا على وزن «فِعَل» بكسر ففتح، ولا بماضٍ على زِنة «شَرِبَ».

وأمّا قوله: صَلِيَ النارَ كرَضِيَ، فهما فِعلان بزنةِ «شَرِبَ»[1].

ومنها أنّ الكلمة إذا كانت أربعة أحرف فصاعدًا، وكان فيها حرف أصليٌّ من حروف الزيادة فإنّه يزنُها بكلمة يقابل ذلك الحرفَ فيها حرف ليس من حروف الزيادة مخافةَ أن يُشتَبَهَ بأنه مزيد كخِنْذِف، بكسرتَيْن، بينهما سكون، فإنّه وَزَنَه بزِبرِج[2]. فإنْ تَخَلَّفَت هذه القاعدة فسَهْوٌ منه.

وأمّا إذا كان فيها حرف مزيد، فإنّه يزنها بكلمة يقابل ذلك الحرفَ مِثلُه في الزيادة.

وأمّا قوله: «دِرْهَم» كمِنْبَر، فليست الدالُ من حروف الزيادة فلا ضير إذا قابلَتْها الميم الزائدة، إذ المراد بيان الهيئة.

فصـــل[3]

وأمـا القواعـد التي لا ترجـع إلى مدلـولات التركيب، ولا يحسن هنـا استيفاؤها لأنه يفهمُها الذكيُّ بالـذوق [كذا]، والعـالم يفهمُها بـالرجـوع إلى القواعد، وإنّما يُذكَرُ منها ما يُنبِّه على غيره.

فمنها أنّه إذا ذَكَرَ لفظَين أو ألفاظًا، ثم جُعِلَ قيدٌ في آخرها، ولم يُنبِّه على رجوعه إلى الكلم أو البعض، فهو قيد للأخير كقوله: رَهِبَ كَعلِمَ رَهْبَةً ورُهْبًا بالضم والفتح والتحريك، فهذه القيود خاصّة بالرَهَب، فإذا أراد عموم القيد صرَّحَ بذلك فقال فيهما أو فيهِنَّ: والعلّة في هذا وما بعده مفهومة معروفة في محلها، فليس هذا موضع ذكرها.

---

(١) كذلك جاء هذا أيضًا في النسخة «أ».

(٢) وكذلك جاء هذا أيضًا في النسخة «أ».

(٣) من هنا يكون النص من نسخة «ب» وحدها، وليس شيئًا منه في «أ». أقول: وكأنّ المؤلّف في هذا «المقصد» قد تجاوز حدّ المقصد فعرض لمسائل لغويّة تتجاوز المقرّر في «فلك القاموس».

ومنها أنّه إذا ذَكَرَ لفظًا واحدًا، وذَكَرَ له مدلولَين فأكثر، ثم ذَكَرَ بعد ذلك وزنًا آخر فهو كذلك اللفظ إذا كان بمعنى المدلول الأخير، كقولك: «الرَّيْب» صَرْف والحاجة والظِنَّة والتُهمَة كالرِيبة بالكسر».

فقوله: «كالرِيبة» إلى آخره، راجع إلى التُهَمة لا غير، فإن أراد رجوعَهنَّ إلى الجميع قال «فيهن» أو إلى الأخيرَيْن قال: «فيهما».

ومنها إذا ذَكَرَ في اللفظ وَزنَيْن أو أوزانًا ثم فسّره بعد ذلك بمدلولات متعاطفة، فالوزنان أو الأوزان عامّة في جميع المدلولات كقوله: «الوِتْر» بالكسر، ويُفتَح، الفرد، ويوم عَرَفة، ووادٍ باليمامة. وإذا ذكر لفظًا ثم ذَكَرَ له مدلولاً أو أكثر، ثم ذَكَرَ له وزنًا آخر، ثم عطف ثاني المدلولات على المدلول الأوّل، كقولك: «الجَهْد» الطاقة، ويُضَمّ، والمشقّة، فالضمُّ خاصّ بالطاقة.

ومنها أنّه إذا فسّر اسم الجنس المعروف بمثله فهما مترادفان، كقولك: «العِطْر» الطِّيب، فإن فسّره بنكرة فهو نوع من الجنس المفسَّر كقوله: «الزَّرْنَب» طِيب.

ومنها أنّه إذا كان في الكلمة لغتان فصيحتان، عَطَفَ إحداهما على الأخرى كقوله: الوِشاح، بالضمّ والكسر، فإن كانت إحداهما غير فصيحة، قدّم الفصيحة وعَطَف الثانية بصيغة المضارع المبنيّ للمجهول للتمريض كما يمرِّضون[1] الرواية بالماضي المجهول نحو: قيل، ورُوِيَ كقوله: «الفِكر» بالكسر ويُفتَح، إعمال النظر في الشيء.

فصــل

والاصطلاحات الراجعة إلى قانون الصرف فإنها تشتمل على ثلاثة أنواع: نوع في الأسماء الجامدة، ونوع في المصادر، ونوع في الأسماء المشتقات. وأمّا الأفعال فقد تقدَّمت في الاصطلاحات التي لا ترجع إلى قانون شيء من العلوم.

---

(١) التمريض، والفعل منه لدلالة الإضعاف والتوهين من «المَرَض»، وهذا خلاف المعروف المشهور من دلالة التمريض في عصرنا وقبل عصرنا.

النوع الأول

في الأسماء الجامدة

إعلمْ أنّه قد عُرف في التصريف أنّ للاسم المجرّد عن الزيادة عشرين وزنًا، عشرة للثلاثيّ، وستّة للرباعيّ، وأربعة للخماسيّ. وسنذكر لكلٍّ من الثلاثة فرعًا، ثم نُتبع ذلك بفرعين: فرع رابع في المزيد، وفرع خامس في المضعّف.

فرع في أوزان الاسم الثلاثي المجرّد:

وهي عشرة:

الأول منها: فعل بفتح فسكون نحو: فَلْس، وهو أخفّ أوزانه. وقد قدَّمنا أنّه يُطلقه ولا يقيّده، وذلك مُطّرد في كلّ اسم أوله مفتوح، وثانيه ساكن، سواءً كان ثلاثيًّا أو رباعيًّا أو خماسيًّا أو مزيدًا.

الثاني والثالث: فُعْل وفِعْل، بضمّ الفاء وكسرها مع سكون العين فيهما نحو: قُفْل وجِبْر، وقد قدَّمنا أنه يقول في الأوّل بالضمّ، وفي الثاني بالكسر.

الرابع: فَعَل، بفتحتين نحو: فَرَس، وقد قدَّمنا أنّه يقول فيه بالتحريك ونحوه، سواءً كان مفردًا أو جمعًا، وليس في كلامهم من هذا الوزن جمع لفاعل إلاّ ألفاظ محصورة جَمَعَها ابن مالك فقال:

جَمْعًا للفاعلِ[1] قد جُعِلا جمعًا بالنَّقْل فخذ مَثَلا
تَبَعًا حَرَسًا حَفَدًا خَبَلا خَدَمًا رَصَدًا دَوَخًا خَوَلا
سَلَفًا طَلَبًا ظَعَنًا عَسَسًا عَيَنًا فَرَطًا نَفَلاً هَمَلا

الخامس: فَعِل، بفتح فكسر، وهو يزِنُه بكَتِف.

السادس: فَعُل، بفتح فضمّ، وهو يزِنُه بعَضُد.

---

(١) في الأصل: «جمعًا لفاعل قد جُعلا» والوزن لا يتحقق، وقد أثبتنا ما يوافق الوزن (المتدارك).

السابع : فِعَل، بكسر ففتح، وهو يزنُه بصِرَد.
العاشر[1]: فُعُل، بضمّتَين، وهو يزنُه بعُنُق.

فرع في أوزان الاسم الرباعيّ المجرّد:

وهي ستة:

الأول منها وهو أحقّها «فَعْلَل» بسكون بين فتحتين نحو «جعفر»، وقد قدَّمنا أنّه يُطلقه وكثيرًا ما يُقيّد هذا الوزن فيقول: كجَعْفَر، أو كجَرْوَل، أو كمَهْدَر. أو بالفتح، يريد فتح الأوّل كما مَرّ، واكتفَى بذلك عن التنبيه على فتح الثالث، لأنّ ضمّ ثالث الرباعيّ المجرّد، وكسره مع فتح أوّله مُهْمَل. ولا يَرِد «نرجس» بفتح الجيم وكسره، لأنّه أعجميّ، أو مزيد. ولذا ذكره «المجد» في (ر ج س).

الثاني: من أوزان الرباعي «فِعْلِل» بسكون بين كسرتين، وهو يزنه بـ«زِبْرِج»، وقد يقوله بالكسر، يريد كسر الأوّل كما مَرَّ، واكتفى عن ذكر كسر الثالث، لأنّ ضمّ ثالث الرباعيّ المجرّد مع كسر أوّله وسكون ثانيه مُهمَل. وكذا فتح ثالثه مع ذلك لم يُسمَع إلاّ لغةً مفرَّعة على الكسر، وهو يزنُها بدِرْهَم حيث أَتَتْ.

الثالث: «فُعْلُل» بضمَّتين: بينهما سكون كبُرْنُس، وهو يزنه بِقُنْفُذْ. وقد يقول فيه بالضمّ، يريد ضمّ أوّله كما مَرَّ، واكتفى به عن ذكر ضمّ ثالثه، لأنَّ كسر ثالث الرباعيّ المجرّد مع ضمّ أوّله وسكون ثانيه مُهْمَل.

وكذا فتح ثالثه مع ما ذَكَرَ لم يُسمَع إلاّ لغةً في الضمّ. فكلّما سُمِع فيه الفتح سُمِعَ فيه الضمّ من دون عكس.

الرابع: «فِعَلّ» بكسر ففتح فسكون، وهو يزنه بِقِمَطْر وسِبَحْل وهِزَبْر.

الخامس: «فِعْلَل» بكسر فسكون ففَتْح، وهو شَبَّهه بدرْهَم. وقد مرَّ أنّه لم يُسمَع من هذا الوزن إلاّ ألفاظ مُفرَّعة على نحو: زِبْرِج.

(١) كذا في الأصل، وسقط الثامن والتاسع، وليس من إشارة.

السادس: «فُعْلَل» بضمّ فسكون ففتح كجُخْدَب، وهو يزنه بجُنْدَب.

فرع في أوزان الخماسيّ المجرَّد:

وهي أربعة:

الأوّل منها: وهو أحقّها. «فَعَلَّل» بفتحتين فسكون بعده فتحة نحو: «شَمَرْدَل» ولخفّته يُطلقه «المجد»، وتارةً يزنه بسَفَرْجل.

الثاني: «فِعْلَلّ» بكسر فسكون ففتح فسكون كقِرْطَعْب، وهو يزنه بجِرْدَحْل. وقد أطلَقَه في «عِجَّوْل» سهوًا. فإنه بشدّ الجيم وسكون الواو كما في «ضياء الحلوم» وغيره.

الثالث: «فَعْلَلِل» بفتح فسكون ففتح فكسر، وهو يزنه بجَحْمَرِش، وقد يُطلقه سَهْوًا كصَهْصَلَق.

الرابع: «فُعَلِّل» بضم ففتح فسكون فكسر، وهو يزنه بقُذَعْمِل.

فـــرع:

وأمّا المزيد فيه من الأسماء الثلاثيّة والرباعيّة فهي كثيرة. قال أبو القاسم علي بن جعفر السعديّ اللغويّ المعروف بابن القطّاع[1] في كتاب «الأبنية»: قد صنَّف العلماء في أبنية الأسماء والأفعال الأصول والمزيد، وأكثروا فيها. وما منهم من استوعبها، وأوّل من ذَكَرَها سيبويه في «كتابه»، فأورد للاسم ثلاث مئة مثال وثمانية أمثلة. وعنده أنه أتى بها.

وكذلك أبو بكر بن السراج[2] ذكر منها ما ذكره سيبويه، وزاد عليه اثنين

(١) عالم بالأدب واللغة... توفي سنة ٥١٥هـ. انظر: «الأعلام».

(٢) هو محمد بن السري، من النحاة، توفي سنة ٣١٦هـ. انظر: «إنباه الرواة» ١٤٥/٣.

وعشرين مثالاً. وزادَ أبو عمر[1] الجرميّ أمثلةً كثيرة. وزاد ابن خالَوَيه أمثلةً يسيرة. وما منهم إلاّ من ترك أضعاف ما ذُكِرَ. ثم زادت الأئمة في كتبهم أمثلةً كثيرة.

وقد بالغ الحافظ السيوطيّ في جمع ما فرّقوه في كتبهم فذكر في النوع الأربعين من «المزهر»[2] عشرة ومئة وألف مثال، فإذا سقط منها عشرون وزنًا لغير المزيد بقيت أمثلة المزيد من ذلك تسعون وألف مثال. و«المجد» يقيّد أكثرها في «قاموسه» بصريح الكلام كقوله: زُمُرُّد بالضمّات وشد الراء، ويزن اليسير منها بألفاظ مشهورة يحسُن أن نذكر هنا ما يحتاج المبتدئ إلى ذكره.

وأمّا مزيد الثلاثيّ فممّا يُقيِّده به: سَحاب وسَحابة، بفتح أوّلها في المعرَب، وقَطام في المبنيّ. وقد يُطلق هذا الوزن لأنّه أخفّ أوزان مزيد الثلاثيّ كما فعل في «العِبارة» بمعنى تفسير الرؤيا.

ومنه في المفرد: غُراب وثُمامة بضمّ أوّلها، وقد يطلقه لشهرته كذُباب أو اعتمادًا على اصطلاح الخط كذُؤابة، لأنّ الهمزة المتحرّكة إذا كانت بعد ضمّة تكتب واوًا.

وأمّا الواو دليل على ضمّ الدال، فإنْ كان فيه ألف تأنيث وَزَنه بحُبارَى. ولم يذكر «مجد الدين» في «القاموس» من هذا الوزن مع تضعيف اللام غير ثلاثة أسماء قيّدها بصريح الكلام:

زَعارّة لشراسة الخُلُق، وصَبارّة البَرْد لشِدّته، وألقَى فلانٌ على فلانٍ عيالّته، أي ثِقْلَه.

وقد قال الأصمعيّ: ليس في الكلام «فَعالّة» بشدّ اللام إلاّ خمسة أسماء، ذكر الثلاثة وزاد حَمارّة القَيْظ[3] لشِدّته، وغَبارّة الشتاء، حين تكون الأرض غَبراء لا شي فيها.

---

(1) في الأصل: أبو عمرو، والجرمي، أبو عمر صالح بن اسحاق، توفي سنة ٢٢٥هـ. انظر: أخبار النحويين البصريين ص ٧٢، و«بغية الوعاة» ص ٢٦٨.

(2) انظر، المزهر ٢/ ٣ ـ ٢٨٨.

(3) في الأصل: القيض.

فائـــدة:

قال البَطَلْيُوسيّ[1] في «شرح الفصيح»:

قال المبرّد[2]: حَمارَّة القيظ ممّا لا يجوز أن يُحتَجَّ عليه ببيت من الشعر، لأنّ الكلمة إذا التقى فيها ساكنان لا تدخل في شيء من بُحور الشعر.

قلتُ: إلاّ في بحر منه يقال له «المتقارَب» كقوله:

فكانَ القَصاص، وكان التَقاصُّ فرضًا وحقًّا على المسلمينا[3]

وأمّا ما جاء من هذه الأوزان جمعًا فإنّه يُقيّده فيقول: بالضمّ، وليس في كلامهم من هذا الوزن جمعًا إلاّ ألفاظ مخصوصة جَمَعَها الزمخشَريّ:

مــا سَـمِـعـنــا كَـلِمًا غـيرَ ثـمــانٍ هُـنَّ جَمـعٌ، هُنّ في الـوزن فُـعــالْ
فـرُبــابٌ وفُــرارٌ وأُنــاسٌ وتُــؤام وغُــرامٌ وعُــراقٌ ورُخــالْ
وظُــؤارٌ جمـع ظِئْـرٍ وسُـبـاط جمـعُ سِبْطٍ هـكـذا فـيـها يـقـالْ

وزاد عليه السيوطيّ ستّة ألفاظ نقلتُها من نسخة دميمـة لم يمكن قراءة البيت الثاني فعوّضتُه بما ترى:

قــلت قــد زيــدَ تُـنــاء وبُـرا ونُــذالٌ ورُذالٌ وجُـفــالْ
وكــتــابٌ وَصْـفُ مــا يـكـثرُ من نِـعَــمٍ فـيـهــا عِـشــارٌ وإفــالْ

ومنه كِتابٌ ورِسالة بكسر أوّلها.

وقد يُطلَق هذا الوزن لشهرته كالقراءة والعِبارة بمعنى اللفظ الذي يؤدَّى به المعنى.

ومنه «أُفعول» و«أُفعولة» كالأُنبوب والأُنبـوبة والأُرجـوزة فيطلقـه لعدم الفتح والكسر في هذا الوزن.

---

(١) البطليوسيّ: هو عبدالله بن محمد بن السيد، أبو محمد، توفي سنة ٥٢١هـ. انظر: «الأعلام».
(٢) هو أبو العباس محمد بن يزيد المعروف بالمبرد، توفي سنة ٢٨٦هـ. انظر: «الأعلام».
(٣) انظر «الكامل» ص ١٧.

ومنه «إفعال» بكسر الهمزة، وسيأتي في المصادر.

ومنه «أفعال» بفتح الهمزة وسكون الفاء، وهذا الوزن لم يأتِ إلاّ جمعًا، فلذا يطلقه لِما مَرَّ.

وقد يوصف بهذا الجمع المفرد.

وقال المَعَرّي في بعض تآليفه كَلِمًا في كلام العرب بزِنة «أفعال» فهو جمع إلاّ ثلاثةَ عَشَرَ حرفًا، قولهم:

ثوبٌ «أسمال وأخلاق»، وبُرْمة «أعشار وأكسار» إذا كانت مشعوبة، ونَعْل «أسماط»، إذا كان غير مخصوف، وحَبْل «أحداق وأرمام وأقطاع» و«أرمان» إذا كان مُقَطَّعًا موصَلاً بعضه إلى بعض، وثوب «أكباش» لضرب من الثوب رديء النَّسج، وأرض «أحصاء»، إذا كانت ذات حَصْباء، وبَلدَة «أمْحال» أي قحط، وماء «أسدام»، إذا تغيَّر من طول القِدَم.

وزاد غيره: نُطْفة «أمشاج».

وزاد في «الصحاح»: رُمْحٌ «أقصاد»، أي منكسر، وبَلَد «أخصاب» أي خِصْب.

وقال: الواحد في هذا يراد به الجمع، كأَنّهم جعلوه أجزاءً.

قال: وقلْبٌ «أعشار» على بناء الجمع، انتهى.

فذلك سبعةَ عشرَ حرفاً.

ومنه «فاعِل» الاسم كالكاهل، والصفة كالضارب، فيطلق لعدم «فاعُل» بضمّ العين فيهما، ولعدم «فاعَل» بفتح العين في الصفات. نصَّ عليه سيبويه، وما جاء في الأسماء من هذا الوزن مفتوح العين قليلاً فإنّه يزِنُه بعالَمٍ وهاجَر، وهي ألفاظ محصورة، جمعها ابن مالك فقال:

اخصُصْ إذا نطَقْتَ وزنَ فاعَلِ ... بـبـاذَقٍ وخـاتَـمٍ وتـابَـلِ
ودانَـقٍ وراسَـنٍ ورامَـكٍ ورانَـحٍ ورامَـحٍ وراحَـلِ

وشـارَحٍ وشـالَحٍ وشـالَمٍ وطـابَعٍ وطـابَقٍ وبـاطَـلٍ
وطـاجَـنٍ وعـالَمٍ وقـارَبٍ وقـالَبٍ وكـاغَـدٍ ومـا يَـلي
من كـامَخٍ وهـادَبٍ وبـارَحٍ وبـارَقٍ وبعضـهـا بفـاعِـلٍ

وظاهرُ عدم ذكره لهاجَر اسم أمِّ إسماعيل - عليهما السلام - أنه اسم أعجميّ، ويُقال فيها «آجَر» أيضًا.

ومنه «أفعُل» بفتح الهمزة وسكون الفاء وضمّ العين، وهو غالب في الجموع نحو: أفلُس، فلذا لا يُقيّده «المجد» فيها.

وأمّا ما جاء منه مفردًا نحو «أذرُح» بَلَد، فإنّه يُقيّده فيقول: بضمّ الراء مثلاً، ويُطلق قيد الهمزة والذال لِما عَرَفت أنّه يطلق ما كان أوّله مفتوحًا وثانيه ساكنًا، وقد لا يقيّد الثالث لشهرته كأعْصُر جدّ باهلة.

والمفرد من ذلك ألفاظ محصورة جَمَعَها ابن مالك فقال:

في غـيـر جمـعٍ أفعُـلُ كـأبْلُمٍ وأجْـوُبٍ وأذرُحٍ وأسْـلُمٍ
وأشْـقُـفٍ وأصـوُعٍ وأصـبُـعٍ وأعصُرٍ وأقـرُنٍ بـه اختـمٍ

ومنـه «يَفعول»، بفتـح اليـاء المثنّـاة من تحت وضم العـين كيَعْقـوب، ويَحْموم، وهو يطلقه لانتفاء الكسر والضمّ في الوزن[1].

ومنه «تَفعول» بفتح التاء المثنّاة من فوق مع ضمّ العين، وهو يُطلقه أيضًا لعدَم الكسر في هذا الوزن. وما جاء من هذا الوزن قليلاً قيَّده بصريح الكلام.

قال ابن مالك: ولم يأتِ بالضمّ من هذا الوزن إلاّ لفظان «تُؤثور» لحديدة تُجعَل في خُفّ البعير ليُقتَصّ أثَرُه إذا ضلّ.

و«تُهْلول» لغة في الهلال. وقد نظم ذلك ابن مالك فقال:

وحَـتْـمٌ فـتـحُ يَـفـعـولٍ وذي الـتّـا غـير تُـؤْثـورِ

---

(١) «وكتاب يَفعول» للصاغاني، جمع فيه ما ورد على هذا البناء في لغة العرب. نشره الأستاذ حسن حسني عبد الوهاب في تونس، وقد أعدْتُ نشره بعد حصولي على أصول مخطوطه، وأضفت إليه ما ليس فيه من هذا مما ورد في المعجمات وغيرها، ونشرته في بغداد.

وتُهْلُول[1]　　وفُعلول بضمٍّ نحو عُصفورْ
وصَعْفوقٍ وبَعْصوصٍ بفتحٍ غيرُ منكور
وبَرْشوم　　وغَرْنوقٍ بفتحٍ غيرُ مشهور
كذا الخَرْنوب والزَّرْنوق　واضمُمْ ما كأُسطور

وسيأتي ذكر عُصفور وصَعْفوق وما بعدهما من مزيد الرباعيّ.

ومنه «تِفعال» التاء المثنّاة من فوق وسكون العين. وليس في الكلام من هذا الوزن إلاّ التِلقاء اسمًا، والتِبيان مصدرًا في إحدَى لغتيه كما سيأتي، وقد قيَّدهما بصريح الكلام.

ومنه «فَعول»[2] غير مصدر اسمًا أو صفة، وهو بالفتح لا غير كالغَسول والبَخور، ولذا يُطلقه. وليس في الاسم المفرد «فُعول» مضموم الفاء إلاّ حرفان قيَّدهما «المجد» بصريح الكلام.

وإنّما سُمِعَ الضمُّ في الجموع، فلذا يُطلَق هذا الوزن فيها نحو: فُلوس.

قال البَطَلْيُوسيّ في «شرح الفصيح»، والتبريزيّ في «التهذيب»: لم يأتِ فَعول بفتح الفاء ممّا آخره واو مشدّدة إلاّ «فَلُوّ» لوَلَد الفَرَس. يقال: أَفْلَتْ الفَرَس إذا بَلَغ ولدها أن يُفْطَم، وعَدُوّ ورجل «نَهُوٌّ» عن المنكر، وناقة «رَغُوٌّ» كثيرة الرُّغاء، و«حَسُوٌّ» كثيرة التحسّي، انتهى.

وفيه أن هذه صفات جاءت على القياس، إذ اشتقاق «فَعول» في المبالغة من الثلاثيّ التامّ المتصرِّف مطَّرِدًا.

قال[3] في «المزهر»: يقال: هو «عَفُوٌّ» عن الذنب، وجاء يلتمس لجُرْحه «أَسُوًّا»، يعني دواءً يأسو جُرْحَه، وشَرِبَ «مَشُوًّا»، وهو الدواء المسهل.

---

(١) ورد في الأصل «فعلول» سهوًا من الناسخ.

(٢) ورد في الأصل بعد هذه العبارة كلام غير مستقيم لما عرض له من السقْط وغيره، وهو: «سَدوس» اسم لحب النيل واق اسم موضع أعِلَّ إعلال «مرميّ». كذا ورد.

(٣) هو السيوطي في «المزهر» ٢/١٢٨.

و«المجد» يزن معتلَّ اللام من هذا الوزن بعَدُوّ، بفتح العين المهملة، وقد يُطلقه لقرينةٍ كما فَعَل في «نَهُوّ» لّما قابله بأمور حيث قال: وهو «نَهُوٌّ» عن المنكر، «أَمُور» بالمعروف.

ومنه «فَعَلان» بفتحتين، وهو من أوزان المصادر كما سيأتي. ولم يأتِ اسمًا إلاّ في ألفاظ محصورة يقول فيها «مجد الدين» «وبَحْر»، وقد نظمها ابن مالك فقال:

ما سوى المصدر ممّا فَعَلانْ　أَلَيَان خَطَوان سَجَدانْ
شَفَدانٌ صَحَبانٌ صَحَرانْ　صَلَتانٌ صَمَتانٌ عَلَتانْ
عَدَوَانٌ فَلَكانٌ قَطَوانْ　كَذَبانٌ لَهَبانٌ مَلَذانْ
بَرَدانٌ حَدَثانٌ دَبَرانْ　ذَنَبانٌ رَمَضانٌ سَرَطانْ
سَرَعانٌ سَفَوانٌ شَبَهانْ　صَرَفانٌ صَفَوانٌ عَلَجانْ
عَنَبانٌ غَطفانٌ كَرَوانْ　ثَقَبانٌ وَرَشانٌ يَرَقانْ

ومنه «مفعول»، وهو يُطلقه إذ لم يسمع فيه كسر الميم، فإنْ كانَ بضمّها قال فيه: بالضمّ. ولم يُسمَع الضمُّ إلا في ألفاظ شاذّة وهي:

«المُغْلوق» لِما يُعَلَّق به الشيء.

و«المُغْرُود» ضَرْبٌ من الكَمْأة.

و«المُزْمُور» لغة في المِزمار.

و«المُغْبُور» و«المُغْثور» و«المُغْفور» ثلاثة متفقة وزنًا ومعنًى لصمغ شَجَر العُرْفُط. وهو حُلْو كالناطف، لكنّ ريحه منكرة. و«المُنْخُور» لغةٌ في «المِنخار»، وقد نَظَمها ابن مالك فقال:

بضم بدء[1] مُغْلوقٍ ومُغْرود[2] ومُزْمُورْ
ومُغْبور ومُغْثور ومُغْفور ومُنْخورْ
وخَتْمُ فتح ميم من مضاهيه كمُذْعورْ

وكنتُ نَظمتُها سابقًا فقلتُ:

(١) في الأصل: بدا.
(٢) في الأصل: مفرود.

وَمُفْعُولٌ بِضَمِّ الميم مَا جَا ءَنَا منه سِوى ما في كتَابي
فَمُغْفُور ومُغْبُورٌ ومُغْثُو رُ احفَظْه ومُعْلُوق الثِّيَابِ
ومُفْرُوقٌ ومُزْمُورٌ رَوَينا ومُنْخُورٌ فخُذهُ بلا ارتيابِ

مزيد الرباعيّ

وأمّا مزيد الرباعي فمنه «فُعْلُول» بضمَّتين بينهما سكون نحو: عُصْفور، فهو يطلقه لأنّه لم يأتِ مكسور الأوّل قطّ، ولا مفتوح الأوّل إلاّ في ألفاظ شاذّة محصورة [وهي]:

«صَعْفُوق» للرجل يحضُر السوق للتجارة، ولا نَقْدَ معه، وليس له رأس مال، فإذا اشترَى آخر شيئًا دَخَل معه.

وبنو صَعْفُوق خَوَل باليمامة، موالٍ لبني حنيفة.

و«بَعْصُوص» بالباء الموحّدة، والمهملات دُوَيبَّة، والفتح فيها مشهور.

و«بَرْشُوم» بالموحّدة والراء والشين المعجمة: ضرب من التَّمْر.

و«غَرْنُوق» لغة في «غُرْنوق» بالضمّ.

و«خَرْنُوب» لغة في خَرّوب.

و«زَرْنُوق» للنهر الضعيف. والفتح في الأربعة الأخيرة غير مشهور.

وقد تقدَّم نظم ابن مالك لذلك في «تَفعول» بالتاء المثنّاة.

ومنه «فِعْليل» بكسرتين بينهما سكون كالكِبْريت، وعِفريت، ورِعديد.

وقد نصَّ سيبويه أنّه لم يُسمَع فيه ضمّ، فلذا يُطلقه «مجد الدين».

ومنه «فِعْلَول» بكسر فسكون ففتح، فيزنه بفِرْدَوْس وفِرْعَون.

ومنه «فَعَوْعَل» بخَجَوْجَى بالفَتَحات بسكون الواو والقَصْر، وهو في فصل الخاء باب الواو والياء، وهو واوي، وقد ذكره أيضًا في فصل من باب الجيم بناءً على زيادة الألف.

مزيد الخماسيّ

وأمّا مزيد الخماسيّ فلم تُسمَع فيه إلاّ خمسة أوزان وهي:

عَضْرَفوط، وجَرْعبيل، وقرْطَبوس، وقَبَعْثَرَى، وخَنْـدَريس، وهو يلتبس فيها عضرفوط بقرطبوس، وخزعبيل بخَنْدَريس. فيُطلِق عَضْرَفوط لِما مَرَّ من أنّ ما أطلَقَه فهو مفتوح الأوّل ساكن الثاني. ويُقيِّد قَرْطَبوس بقوله: بالكسر، على عادته في مثله كما مرّ.

وما لم يكن مشهورًا فما جاء على وزن خندريس يزنه بزنجبيل، ولا يلتبس قبعثرى بغيره فيُطلقه.

فـرع:

وأما المضعَّف فهو يشتمل على قسمين:

القسم الأوّل: في مضعَّف العين

وهو يزن بألفاظ مشهورة، وقد يلتبس بعضها على المبتدئ، فمن ذلك «بَقَّم» بفتح الباء الموحّدة والقاف المشدّدة. وهذا الوزن قليل، وهو بضمّ العين مهمَل.

ومنه: «قِنَّب» و«دِنَّم» و«إمَّر» و«إمَّرة» و«إمَّعَة» بكسر أوّلها وتشديد ثانيها مفتوحًا.

ومنه: «حِلَّق» و«حِمَّص» بكسر أولها وفتح ثانيها مشدَّدًا، قال سيبويه: وليس في كلام العرب هذا الوزن بضم عينه.

ومنه: سُكَّر وسُكَّرة، (وقُبَّر) وقُبَّرة، بضم أوّلها وفتح ثانيها مشدَّدًا، وهو من أوزان الجموع. ولم يأتِ في غير الجمع منه سوى ألفاظ محصورة، نظمها ابن مالك، فقال:

فِي غـيـرِ وَزْنِ جَمْـعٍ قـلَّ فُعَّـلُ   كـتُبَّـعٍ[1] وحُـوَّءٍ[2] وحُـوَّلِ

(١) التُّبَّع: الظلّ، وأحد التبابعة ملوك اليمن.

(٢) في الأصل: حواء. ولعلها «جُوَّء» بالجيم، ولم أهتد إلى معناها.

وحُـلَّبٍ وجُـلَّقٍ[١] وحُمَّـرٍ وخُـلَّبٍ وخُـلَّدٍ[٢] ودُخَّـلٍ[٣]
وذُرَّقٍ[٤] وزُمَّـجٍ[٥] وزُمَّـحٍ[٦] وسُرَّقٍ[٧] وسُلَّجٍ[٨] ودُهَّلٍ[٩]
وصُلَّبٍ[١٠] وطُلَّعٍ[١١] وعُلَّفٍ[١٢] وعُوَّذٍ[١٣] و [١٤] وزُمَّلٍ[١٥]
وعُـوَّقٍ[١٦] وغُبَّرٍ[١٧] وغُلَّفٍ[١٨] وقُـبَّرٍ[١٩] وقُـلَّبٍ وقُـمَّـلٍ[٢٠]
وكُـرَّزٍ[٢١] وحُـرَّقٍ[٢٢] وسُكَّـرٍ وسُـلَّمٍ وشُتَّـمٍ[٢٣] وجُمَّـلٍ[٢٤]

ولا يوجد مكسور العين منه، ولا أعرف مضمومها منه.

ومنه «فُعَّال» بضمٍّ فعين مشدّدة، وهو يزنه برُمّان.

---

(١) كذا في الأصل، وفي كتب اللغة «جِلَّق» بالكسر، وهو موضع، ولا أعرفها بالضم، ولعلها شيء آخر.
(٢) لم أهتدِ إليها.
(٣) الدُّخَّل صغار الطير أمثال العصافير يأوي الغيران والشجر الملتف.
(٤) وجدت «الذرق» من غير تشديد بمعنى الحندقوقا، وهو نبات.
(٥) الزمَّج: طائر دون العقاب يصاد به.
(٦) الزمَّح بالحاء، القصير السمج الخِلقة.
(٧) سُرَّق: اسم موضع بالعراق.
(٨) سلَّج: نبت رخو من دقّ الشجر.
(٩) لم أهتد إليه.
(١٠) لم أهتد إليه، وصُلب، بالتخفيف موضع في شعر سلامة بن جندل.
(١١) لم أهتد إليه.
(١٢) علَّف: ثمر الطلح.
(١٣) في الأصل «عَوَّد»، و«العوَّذ»: ما عاذ بالعظم ولزمه.
(١٤) بياض في الأصل.
(١٥) في الأصل «رُمَّل»، و«الزمَّل» الضعيف.
(١٦) لم أهتدِ إليه.
(١٧) «الغُبَّر» كالغابر.
(١٨) لم أهتد إليه.
(١٩) «القُبَّر»: طائر يشبه الحمرة، وقد يكون جمعًا واحدته «قُبَّرة».
(٢٠) «القُمَّل» من صغار الذر، وقد يكون واحدته «قُمَّلة».
(٢١) «الكُرَّز»: المدرَّب المجرَّب، فارسي، وهو اللئيم أيضًا والنجيب والحاذق، وكأنَّه من الأضداد.
(٢٢) لم أهتدِ إليه.
(٢٣) «شُتَّم»: لم أهتد إليه.
(٢٤) «الجُمَّل»: قَلْسُ السفينة.

ومنه «جنان» بكسر الجيم مع تضعيف النون الأولى، وقد يُطلقه لشهرته كالقِثّاء والحِنّاء.

ومنه «تَنّور» و«سَفُّود»[1] بفتح أولها، وضم ثانيها مشدَّدًا مع سكون الواو، ولم يُسمع ضم هذا الوزن إلاّ في «سُبُّوح» و«قُدُّوس» و«ذُرُّوح»[2] اسم لطائر ذي سُمّ. ويجوز الفتح في الثلاثة، ولم يُسمَع هذا الوزن أيضًا مكسور الأول. وقد يُطلق «المجد» هذا الوزن كما فَعَل في «كَلّوب» للشهرة أو للسهو.

ومنه «سِنَّور»[3] بكسر أوّله ففتح ثانيه مُشدّدًا.

ومنه «سِكّيت» و«عِنّين» بكسر الفاء والعين المشدّدة، وقد يُطلق هذا الوزن كما في «شِرّير» لشهرته، ولم يُسمع في هذا الوزن فَتح أوّله ولا ضمّه إلاّ في «بَرّيق» و«دِرّيء»[4] بالهمز في آخره.

القسم الثاني: في مضعّف اللام

إعلمْ أنّه إذا كان مضعّف اللام على أربعة أحرف، ولم يُدْغَم كقَرْدَد، اسم للأرض المرتفعة والجَبَل، و«دُخْلَلُ» اسم للثنيّة[5]، فهو كالرباعيّ المجرَّد وقد مَرّ.

وأمّا المدغَم فإنه يزنه بألفاظٍ مشهورة، وقد يلتبس بعضها على المبتدئ فيحسُن ذكرها هنا.

فمنه «جِرَبّ» و«هِجَفّ» بكسر أوّلها وفتح ثانيها وشدّ ثالثها. ومنه «فِلِزّ» و«زِمِكّى» بكسرتين فيهما وشدّ ثالثها مع زيادة ألف التأنيث في الثاني.

قال سيبويه: لم أسمع في هذا الوزن فتح الفاء وضمّها.

---

(١) في الأصل: «سقف»، وقد اجتهدت أن يكون مصحفًا، وأثبت صوابه عندي.

(٢) لم أره في مادة «ذرح» في «القاموس».

(٣) في الأصل «سنو»، وهو من سهو الناسخ.

(٤) في الأصل «دردي» كذا، ولم أره في «درأ» بل جاء «دُرّيء» بضم الفاء.

(٥) في الأصل: «للنية»؟

ومنه «إِرْدَبّ»، قال الأخطل:

والخُبز[1] كالعَنْبَر الهنديِّ عندهُمُ والبُرُّ سبعون إِرْدَبًّا بدينارِ

و«قِرْشَبّ» بكسر فسكون ففتح مع شدّ الأخير فيهما. ومنه «عُتُلّ» و«عُتُلَّة» و«حُزُقّة» بضم أوّلها وثانيها وشدّ ثالثها، ولم يُسمَع في هذا الوزن فتح العين إلاّ في دَرْجه لغةً في مُخفّفها. وأما تشديد نون «عُرُنّة» فخطأ فاحش.

ومنه «أُسْقُفّ» و«طُرْطُبَّة» بضم أوّلها وثالثها وسكون ثانيها وشدّ رابعها، وقد يُطلق هذا الوزن لشهرته نحو: «أُتْرُجّ».

النوع الثاني
في المصادر

إعلمْ أنّ «المجد» ـ رحمه الله تعالى ـ يقيّد المصادر بصريح الكلام إلاّ أوزانًا مخصوصة نذكر هنا اصطلاحه فيها فمنها:

«فعول» بضمّ الفاء والعين وسكون الواو، فهذا الوزن يُطلقه لكونه مُطّردًا في المصادر سواء كان صحيح اللام كالدخول والخروج أو معتلّها كالعُلُوّ والسُمُوّ.

وربّما وزن معتلّ اللام[2].

وليس في الكلام مصدر من هذا الوزن بفتح الفاء سوى «الوَلوع» بالعين المهملة، وسبعة ألفاظ أُخَر يجوز فيها الفتح مع الضمّ [هي][3]: الوُضوء، والطُّهور، والوُقود، والقُبول، ووُلوغ الكلب بالمعجمة، وعُلوق الحبّ، والهُوِيّ مصدر هَوَى الحَجَر عند من جَعَل وزنَه فُعول، فأُعِلَّ إعلال مَرْمِيّ، اسم

---

(١) في الأصل: كالخبز، وليس كذلك.

(٢) جاء بعده كلمة لم أتبين لها وجهًا هي: بالدلو. أقول: لعلّها «الدنوّ».

(٣) ذكر جماعة من أهل اللغة أن ما فتح أوّله من هذه المواد يدل على الاسم أو الصفة فالوضوء بالفتح ما يُتوضّأ به من الماء، و«الطَّهور» يقال فيه: ماء طهور، وشرابٌ طهور. أما الأسماء فهي كالسفوف والوجور والسعوط والفطور والسحور وغيرها.

مفعول، وأما عند من جعل وزنه فعيل كوجيف فليس من هذا، ونظمتُها فقلت:

وَلوغٌ وَلوغٌ والوَضوءُ طَهورهم وَقودٌ قَبولٌ والهَويّ عَلوقُ
بضمٍّ وفتحٍ غير أوّلها فلا يُضَمُّ فإحراز[1] العلوم يَليقُ

ومنها «إفْعال» بكسر الهمزة وسكون الفاء وهو يطلقه، لأنّه قياسيّ في باب «أفعَلَ» نحو: أكرَمَ إكرامًا. وليس في الكلام اسم غير مصدر على هذا الوزن إلاّ ستّة يقيّدها «المجد» [وهي]: إنْسان، وإبْهام، وإعصار وإسكاف وإمخاض، وهو السقاء الذي يُمْخَضُ فيه اللبن، وإنْشاط، وهو البئر التي يخرج منها الدَّلْو بجذبه واحدُه.

ومنها «تَفعال» بفتح التاء المثنّاة من فوقِ فسكون العين، وهو قياسيّ في المصدر المضعّف، فلذا يُطلقه نحو: جَوَّلَ تجوالاً، وطَوَّف تَطوافًا.

وليس في الكلام هذا الوزن، مكسور العين، إلاّ في إحدَى لُغَتَي التِبيان مصدرًا، والتِلقاء اسمًا، وقد قيّدهما بصريح الكلام.

ومنها «تفعيل»، بفتح التاء المثنّاة من فوق فسكون فكسر. وهذا الوزن لا يأتي إلاّ مصدرًا للمضعّف قياسًا، فلذا يطلقه نحو: كرَّمَ تكريمًا.

ومثله «تَفعُّل» بفتح المثنّاة من فوق وفتح الفاء وشدّ العين المضمومة، مصدر «تَفَعَّل» نحو: تكرَّمَ تكرُّمًا.

ومنها «فَعَلان» بالفَتَحات، وهو الغالب في الاضطراب نحو: خَفَقَ خَفَقانًا وسالَ سَيَلانًا. وهو يطلقه، إذ ليس في هذا الوزن السكون بين فتحتَين إلاّ في «لَيّان» مصدر «لَوَى» أي مَطَل، و«الثّنيان» في إحدَى لغتيه، وقد بيّنهما بصريح الكلام.

وأمّا «الفُعلان» بضمّ الفاء أو كسرها مع سكون العَين فيهما، وليس أحدهما أكثر من الآخر، فلذا يقيّد كلّ واحد منهما فيقول: بالضمّ أو بالكسر،

---

(١) في الأصل: فاحرار.

فإنْ جاز الضمّ والكسر عُطِف أحدهما على الآخر كقوله: قَرُب منه ككَرُمَ، وقَرِب كسَمِعَ قرُبًا وقُربانًا وقِربانًا، ولا يحتاج في مثل هذا إلى أن يقول: بالضمّ والكسر، لأنّ الفتح لا يجيء في «الغُفْران» لغةً في ضمّه. وكأنّه أطلَقَه سهوًا كما أطلق سهوًا أو للشهرة «الفُرقان» و«البُهتان» وكلها بالضمّ لا غير.

ومنها «فِعال» بكسر الفاء كالإياب، وهو يُطلقُه لأنّها من بنات الواو، ولا موجب لقلب الواو ياءً غير الكسر. ولا أدري ما وَجْه إطلاقه لما كان بنات الياء كالزيادة.

النوع الثالث

فيما يحتاج إلى ذكره من الأسماء المشتقة

فمنها اسمُ الفاعل من الثلاثيّ المزيد غير المضعّف. وهو يزنه بمُحسن، وقد يُطلقه على القاعدة النحويّة كمُرْقد.

ومنها اسم الفاعل من الثلاثيّ المضعّف. وهو يزنه بمُحدِّث.

ومنها اسم المفعول من الثلاثيّ المزيد غير المضعّف. وهو يزنه بمُكرَم مخفَّفًا من «أكرَم».

ومنها اسم الآلة، وهو يزنه بمِنبَر ومِكْنسة بكسر الميم فيهما قياسًا، وبعد الكسر سكون ففتح، مع أن «المجد» لم يذكر مِكنسة. وقد يُطلق هذا الوزن اتّكالاً على القاعدة الصرفيّة كالمُحيط والمِكيال. ولا أعرف في هذا الوزن ضمّ الميم مع كسر العين في الآلة، ولا ضمّ الميم مع فتح العين فيها إلاّ المُنْخَل لغةً في «المُنْخُل» بضمّها.

وما جاءَ من الأدوات على غير القياس قيّده نحو: المُنْخُل، والمُدْهُن، والمُكْحُلة فإنه يقول فيها: بالضم، يريد ضمّ الميم، واكتفى بذلك عن ذكر ضمّ العين لِما عَرَفتَ من عدم مجيء الفتح في غير «المُنخل».

ومنها أسماء الزمان والمكان، وهو يزن ما كان بفتح أوّله أو ثالثه بمَسْكَن، ومَقْعَد، ومَرْحلة. وما كان بفتح أوّله وكسر ثالثه وَزَنَه بمَنْزِل، ويقول في مؤنّث هذا النوع: وهي بهاء.

فهرس الموضوعات

